









في يومه العشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٤٥  
عنه



شرح لمسن



٤٤٥

Süleymaniye Kütüphanesi

Kiş: AMCA ZADE  
HÜSEYİN PASA

Yeni

Eski 335



ص ٢٤٥

٢٤٥

٢٤٥

٢٤٥

٢٤٥



سبحه والهم

الحمد لله افتح بحمد الله بعد التسمية ابتداء بخير الكلام  
واقترأ بحديث خير الأنام عليه واله الصلوة والسلام  
فان قلت حديث الابتداء مروي في كل من التسمية والتحميد  
فكيف التوفيق قلت الابتداء في حديث التسمية محمول  
على الحقيقة وفي حديث التحميد على الأضافي وعلى العرفي  
او في كليهما على العرفي والحمد هو التثنية باللسان على الجميل <sup>اختار</sup>  
نعمه كان او غيرها والله علو على الأصح لذات التواضع  
لجميع الصفات الكمال والله لانه على الاستجماع صار الكلام  
في قوة ان يقال الحمد مطلقا منصرف في حق من هو مستجمع  
لجميع الصفات الكمال من حيث هو كذلك فكان كدعوى  
الشيء بعبارة وبرهان ولا يخفى لطفه الذي هدانا الهداية  
فقل هي الدلالة الموصولة الى الاتصال الى المطر وقيل هي  
ارادة الطريق الموصل الى المطلوب والفرق بين المعنيين  
ان الأول يستلزم الوصول الى المطر بخلاف الثاني فان  
الدلالة على ما يوصل الى المطر لا يلزم ان يكون موصولا الى  
ما يوصل فكيف الى المطر والأول منقوض بقوله تعالى وما  
ثمود فهديناهم فاستجابوا لعبي على الهدى اذ لا يتصور الضلال

بعد الوصول الى الحق والثاني منقوض بقوله تعالى انك لا تهدي  
من أحببت فان التبيين كان شافه اراءة الطريق والذي  
يفهم من كلام المصنف في حاشية الكشف هو ان الهداية  
لفظ مشترك بين هذين المعنيين وح يظهر اندفاع كل  
التقيضين ويرتفع الخلاف من البين ومحصل كلام  
المصنف في تلك <sup>الاشارة</sup> الهداية يتعدى الى المعنى الثاني تارة بنفسه  
نحو هدانا الصراط المستقيم وتارة باليخو والله يهدي  
من يشاء الى صراط مستقيم وتارة باللام نحو ان هذا القرآن  
يهدي التي هي اقوم معناها على الاستعمال الأول هو الاتصال  
وعلى الثانيين اراءة الطريق سواء الطريق اي وسطه الذي  
يفضي سالكه الى المطر البتة وهذا كناية عن الطريق المستوي  
والصراط المستقيم اذ هما متلازمان وهذا مراد من فسر  
المستوي والصراط المستقيم ثم المراد به اما نفس الأمر  
عموما او خصوصا صلة الاسلام والأول اولى لحصول البرائة  
الظاهرة بالقياس الى قسمي كتمان وجعل لنا الطرف اما متعلق  
بجعل واللام لا تنفعا كما قيل في قوله تعالى جعل لكم الأرض  
فراشا واما برفيق ويكون تقدم معبر المضاف اليه على الفاعل

الاعتناء الذي جعلت الظل عند المائدة  
وقد اختلفوا في بيان صدر المصنف  
في كتابه في تفسيره في قوله تعالى  
الذين جعل لهم الارض فراشا



جعلنا التوفيق خيرا قيو والصلوة على من ارسل هدى

لكونه ظرفا والظرف مما يتوسع فيه والاول اقرب لفظا والآخر  
معنى التوفيق هو التوجيه الاسباب نحو المطالبين والصلوة  
هي معنى الدعاء اي طلب الرحمة واذا اسند الى الله يخرج عن  
معنى الطلب ويراد به الرحمة مجازا من ارسله لم يصح  
باسمه صلى الله عليه وآله تعظيما واجلالا وتنبه على ان في  
ذكر من الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه الا اليه  
واختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزما لسايقها  
الكاملية فيه من التصريح بكونه رسلا فان الرسالة في  
النسبة فان المرسل هو النبي الذي ارسل اليه دينه وكما  
هدى اما مفعول له لقوله ارسل روح يراد بالهدى هدى  
الله حتى يكون فعلا لفاعل فعل المعلن او حال عن الفاعل  
بل عن المفعول وح فالمصدر بمعنى اسم الفاعل او يقال اطلق  
على ذي الحال مبالغة نحو زيد عدل هو بالاهتداء مصدر  
مبنى للمفعول اي بان يهتدى به والجملة صفة لقوله هدى  
او يكونان حالين المترادين او متداخلين ويجوز ان لا  
ايضا وقس هذا قوله نورا مع الجملة التالية به متعلق  
بالاقتداء لا يليق فان اقتدانا به انما يليق بنا لا به

هو بالاهتداء حسنة ونورا بالاقتداء يليق وعلى الوجه الذي  
سعدوا مناجاة الصدق بالتصديق وسعدوا مع الحق بالتحقيق

كمال لنا لانه وتقديم الظرف لقصد الحصر والاستثارة  
والى ان ملته ناسخة ملل سائر الانبياء عليهم السلام واما الاقتداء  
بالائمة عليهم السلام فيقال انه اقتداء بحقيقة اوقاف  
الحصر اصابني بالنسبة الى سائر الانبياء عليهم السلام  
وعلى الاصله اهل بدليل او هيل خص استعماله  
في الاشراف وآل النبي عترته المعصومون واصحابه  
هم المؤمنون الذين ادر كوا صفة النبي مع الايمان  
مناجاة جمع منهج وهو الطريق الواضح الصدق الخبير  
والاعتقاد اذا طابق الواقع كان الواقع ايضا مطابقا له  
فان المفاصلة من الطرفين فمن حيث انه مطابق للواقع  
بلا كسر يستحق صدقا ومن حيث انه مطابق له بالفتح يستحق  
ويطلق الصدق والحق على نفس المطابقة والمطابقة ايضا  
بالتصديق متعلق بقوله سعدوا اي بسبب التقدير  
والايمان بما جاء النبي ع وسعدوا مع الحق بمعنى  
بلغوا اقصى مراتب الحق فان الصعود على جميع مراتب  
يستلزم ذلك بالتحقيق ظرف لغو متعلق بصعدوا  
بحكمه واستقر خير مبتداء محذوف اي هذا الحكم متعلق



وبعد فزيد غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام

اي متحقق وبعد هو من الغاية ولها حالان الثلاثة فاما ان  
يذكر معها المضاف اليه اولا وعلى الثاني اما ان يكون  
نسبيا منسيا او منويا فهي على الاولين معرفة وعلى الثالث  
منسية على اللفظ فهذا هذا لانا اما على توهم اما على تقديرها  
في نظم الكلام وهذا الشارة الى المرتب الحاضر في الذهن  
من المعاني المخصوصة المعبرة عنها بالالفاظ المخصوصة او تلك  
الالفاظ الدال على المعاني المخصوصة سواء كان وضع للديانة  
قبل التصنيف او بعده اذا الوجود للالفاظ المرتبة ولا المعاني  
في الخارج فان كانت الاشارة الى الالفاظ فالمراد بالكلام  
الكلام اللفظي وان كانت الى المعاني فالمراد بالكلام النفسي  
الذي يدل عليه الكلام اللفظي غاية تهذيب الكلام عملة  
على هذا ما على المبالغة خوريزم عدل او بناء على ان التقدير  
هذا الكلام مهذب غاية التهذيب وحذف الخبر واقيم  
المعقول مقامه واعراب باعرابه على طريقه سبحانه لحذف

في تحرير المنطق والكلام لم يقل في بيانها لما في لفظ التحرير  
من الاشارة الى ان هذا البيان خال عن الحشو والزوائد  
والمنطوقات قانونية تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر

وتقريب المرام من تقرير عقايد الاسلام جعلته تبصرة اول المتبحر  
لدى الافهام

والكلام هو العلم الباحث عن احوال المبدء والمعاد على نهج  
قانون الاسلا وتقريب المرام بالجرة عطف الى التهذيب  
اي هذا غاية تقريب المقصود الى الطبايع والافهام والجل  
على طريق المبالغة او تقدير هذا مقرب غاية التقريب

للمرام

من تقرير عقايد الاسلام بيان للحرام والمضاف في عقايد  
الاسلام ببيانته ان كان الاسلام عبارة عن نفس الحقيقة  
وان كان عبارة عن مجموع الاقرار باللسان والتصديق بالجنان  
والعمل بالامار كان او كان عبارة عن مجزئ الاقرار باللسان  
فالاضافة لامية جعلته تبصرة اي مبصرة ويحتمل  
التجوز في الاسناد وكذا قوله تذكر في المسمى الافهام  
بالكسرة في تهم الغيابة او تهمته للغير والاول للتعلم والثاني  
للمعلم من ذوي الافهام بفتح الهمزة جمع فهم والظرف  
اما في موضع الحال عن فاعل يتذكر او متعلق يتذكر  
او متعلق يتذكر بضمين معنى الاخذ والتعلم اي تذكر  
اخذ او متعلقا من ذوي الافهام هذا ايضا يحتمل الق  
سيما السمي بمعنى المثل يقال هاستيان اي مثله واصل  
سيما لاسيما حذف لاني اللفظ لكنه من دوا زائدة او موصولة



وتذكرة لمن اراد ان يتذكر من اول الاقرباء سيما الولد الاعز  
الحق المخرج بالاكرام سمي حبيب الله عليه الرحمة والسلام لا زال  
قوام ومن التاييد عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام

او موصوفة هذا اصله ثم استعمل بمعنى خصوصاً وفي  
ما بعده ثلثة اوجه الحق الشفيق الحريز الذي قوام  
اي ما يقوم به امره التاييد اي التقوية من الايدي  
بمعنى القوة عصام اي ما يحفظ به امره من ذلك  
وعلى الله قدم الظرف ههنا المقصد الظرفي للحصر  
وفي قوله لرعاية النجاة اي التوكل هو القصد بالحق  
والانقطاع عن الخلق الاعتصام التثبت والتسك  
القسم الاول لما علم ضمنا في قوله في تحرير المنطق والكلام  
ان كتابه على قسمين لم يحتج الى التصریح بهذا فصح تعريف  
القسم بلام العهد لكونه معهودا ضمنا وهذا بخلاف المقدمة  
فانها لم يعلم وجودها سابقا فلم يكن معهودا فلهذا كثرها  
وقال مقدمة في المنطق فان قيل ليس القسم الاول  
الامسايل المنطقية فما توجيه الظرفية قلت يجوز ان يراد  
بالقسم الاول الفاظ والعبارات فيكون المعنى ان هذه الفاظ  
في بيان هذه المعاني ويحتمل وجوه آخر والتفصيل ان القسم  
عبارة عن احد معاني سبعة الالفاظ والمعاني والقوش  
او المركب من الاثنين او الثلثة والنظر عبارة عن واحد

معاني خمسة اما الملوك والعلم بجميع المسائل او بالقدر الحقيقي  
فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلثون  
اختلا لا يتقد في بعضها البيان دفعي وفي بعضها التحصيل  
والحصول حسب ما وجد العقل السليم مناسيبها  
اي هذه مقدمة تبين فيها امور ثلثة رسم المنطق والحكمة  
اليه وموضوعه وهو ما اخذ من مقدمة الجيش والمراد بها  
ههنا ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات  
طائفة من الكلام قدمت امام المقصود لارتباط المقصود  
بها وبمعناتها فيه وان كان عبارة عن المعاني فالمراد من المقدمة  
طائفة من المعاني يوجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع  
ويحتمل الاحتمالات الاخرى في الكتاب يستدعي جوارها  
في المقدمة التي هي جزء لكن لم يزيدوا على الالفاظ  
والمعاني في هذا الكتاب العلم هو الصورة الحاصلة عند العقل  
والعلم لم يتعرض لتعريفه اما لكفاية المقصود بوجوه ما في  
مقام التقسيم واما لان التعريف العلم مشهور مستفيض  
واما لان العلم يدعى التصور على ما قيل اركان  
اذعان اي اعتقادا بالسبب الخبرية الشوقية كاذمان

فيكون هذا الكتاب  
وعلى هذا القياس  
او السبعة مع غيره من امور  
في بعض المنطق والعلوم  
فيكون هذا الكتاب  
وعلى هذا القياس  
او السبعة مع غيره من امور  
في بعض المنطق والعلوم

يحصل به العظمة او نفس  
المسائل جميعا او نفس  
التقدم المتعدية



بان زيدا قام او السلبية كاعتقاد انه ليس بقدم فقد اختار  
 مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الادعاء والحكم  
 دون المجموع المركب منه ومن تصور الطرفين كانهما عام  
 الذي واختار مذهب القدماء حيث جعل متعلق الادعاء  
 والحكم الذي هو جزء اخر للفضية او النسبة للجزء الثبوتية  
 او السلبية لا وقوع النسبة الثبوتية التقيدية او لا وقوع  
 وسيشير في تعليقه الى تثليث اجزاء الفضية في مباحث القضايا  
 والا فتصور سواء كان ادراكا لاص واحد او امور  
 متعددة بدون النسبة كتصور زيد وعمر او مع نسبة  
 غير تامة لا يصح السكوت عليها كتصور غلام زيد او تامة  
 انشائية كتصور ضرب او خبرية مدركة بادراك غير  
 كافي كتصور الخيل والشك والوهم فيقتسمان الاقسام  
 بمعنى القسمة على ما في الاساس اي تقسيم التصور والتصديق  
 كلا من الوضعي الضروي واي الحسوي بلانظر والاكتساب  
 بالنظر في اخذ التصور قسما من الضروري فيصير ضروريا  
 وقسما من الاكتساب فيصير كسبيا وكذلك الحال في التصديق  
 فالمدكور في هذا العبارة صريحا هو انقسام الضرورة

والاكتساب يعلم انقسام كل من التصور والتصديق الى  
 الضروري والمكتسب ضمنا وكناية وهو بلغ واحسن من  
 التصريح بالضرورة اشارة الى ان هذه القسمة بدئية  
 لا يحتاج تختم الاستدلال كما ارتكبه قوم وذلك لاننا  
 اذا رجعنا الى وجدانت وجدنا من التصور ما هو حاصل  
 لنا بلانظر كتصور الحرارة والبرودة ومنها ما هو حاصل  
 بالنظر والفكر كتصور الحقيقة ملك ولجن وكذا من التصديق  
 ما يحصل بلانظر كالصدق بان الشمس مشرقة والناحية  
 ومنها ما يحصل بالنظر كالصدق بان العالم حادث والناحية  
 موجود وهو ملاحظة المعقول اي النظر بوجه النفس  
 نحو الامور المعلوم لتفصيل امر غير معلوم وفي العدم والظن  
 المعلوم الى المعقول فوايد ومنها التخرع عن استعمال اللفظ المشكك  
 في التعريف ومنها التنبيه على ان الفكر انما يجري في المعقولات  
 اي الامور الكلية الحاصلة دون الامور الجزئية فان الخلق  
 لا يكون كاسبا ولا مكتسبا ومنها رعاية التسجع قانون  
 القانون لفظ يوناني اوسرياني موضوع في الاصل لسطر  
 الكتابية وفي الاصطلاح قضيتهم كلية يتعرف منها

العلوم وهو حاصل في العقل لتفصيل  
 المجبول تصورا او تصديقا كقوله  
 المبيدان والناطق المعلوم في تفصيل  
 الان المجبول وملاحظة المقدسي  
 المعلوم في تفصيل المقدسي  
 تفصيل المجبول وهو قولنا العلم به

وتكملة



احكام جزئيات موضوعها كقول النخاعة كل فاعل مرفوع فانه  
 حكم كل تعريف من احوال جزئيات الفاعل فيه الخطأ  
 بدليل ان الفكر قد ينتهي الى نتيجة كحدوث العالم ثم فكر  
 آخر ينتهي الى نقيضها كعدم العالم فاحدا الفكرين خطأ  
 في لا محالة والا لزم اجتماع النقيضين فلا بد من قاعدة  
 كلية لو لم توجد لم يقع الخطأ في الفكر وهو المنطق فقد ثبت  
 احتياج الناس الى المنطق في القصص عن الخطأ في الفكر  
 تلك مقدمات الاولى العلم اما تصورنا وما تصدق الثانية  
 ان كلامهما اما يحصل بالنظر او بلا نظر الثالثة ان النظر  
 قد يقع فيه خطأ فهذه المقدمات الثلاث يفيد احتياج الناس  
 الى التحرز عن الخطأ في الفكر الى قانون وذلك هو المنطق  
 وعلم من هذا تعريف المنطق ايضا بانه قانون يعصم مراعاتها  
 الذهن عن الخطأ في الفكر فمنها علم امران من امور الثلاثة  
 التي وضعت المقدمة لبيانها بقي الكلام في امر الثالث وهو  
 تحقيق ان موضوع المنطق ماذا اشار اليه بقوله وموضوع  
 وموضوعه وموضوع العلم ما يبحث عن عوارض الذات  
 والعرض الذاتي ما يعرض الشيء او لا وبالذات كما لا يخفى

سبيل الى معرفة  
 ما هو المنطق  
 من احوال جزئيات  
 الفاعل فيه الخطأ

اللاحق للانسان من حيث انه انسان واما بواسطة  
 امر مساو ولذلك الشيء كضمان الذي يعرض حقيقة للتعريف  
 ثم ليسبب عرضا الى الانسان بالعرض والمجاز فانهم  
 المعلوم التصوري اعلم ان موضوع المنطق هو المعروف  
 اما المعروف فهو عن المعلوم التصوري ولكن لا مطلقا بل حيث  
 انه الى يوصل الى مجهول تصوري كاحيوان المناطق الموصلة  
 الى تصور الانسان واما المعلوم التصوري الذي لا يوصل  
 الى مجهول فلا يسمى معروفا والمنطق لا يبحث عنه كالمصور  
 الجزئية المعلومه غير يدور واما الحجة فعبارة عن  
 المعلوم التصديقي لكن لا مطلقا ايضا بل من حيث انه  
 يوصل الى المطلوب التصديقي كقولنا العالم حادث واما  
 ما لا يوصل كقولنا النار حارة مثلا فليس حجة والمنطق  
 بل المنطق يبحث عن المعروف والحجة من حيث انها كيف  
 ينبغي ان يتوصل اليها حتى يوصل الى المجهول معروفا لا يعرف  
 ويبين مجهول التصوري حجة لانها يصير سببا للعلبة  
 على الخصم والحجة في اللغة هي من قبيل تسمية السبب  
 باسم المسبب دلالة اللفظ قد علمت ان نظر المنطق



بالذات انما هو في المعرف والحجة وهما من قبيل المعاني  
لا الالفاظ الالفة كما تعارف ذكر لحد والغاية والموضع  
في صدر الكتب المنطق ليفيد بصيرة في الشرح كذلك تعارف  
مباحث الالفاظ بعد المقدمة لتعين على الافادة <sup>استفادة</sup>  
وذلك بان يبين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة  
في محاورات اهل هذا العلم من المفرد والمركب والكل  
والجزئي والمتراطي والمشكك وغيرها فالبحث عن الالفاظ  
من حيث الافادة والاستفادة هما وانما يكونان بالذات  
فلهذا بدأ بذكر الدلالة وهي كون الشيء بحيث يلزم  
من العلم به العلم بشئ آخر والاقل هو الدال والثاني  
هو المدلول والذال ان كان لفظا فالذات لفظية والاقدير  
لفظية وكل منهما ان كان بسبب وضع الواضع وتعيينه  
المؤيد بالثاني فوضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة  
القول الاربع على مدلولاتها وان كان لسبب اقتضا الطبع  
وحدوث الدراك عند عرض المدلول فطبيعية كدلالة اح  
اح على السعال وجع الصدر ودلالة سرعة النبض  
على الحمى وان كان لسبب امر غير الوضع والطبع فالذات

عقلية كدلالة لفظ ديز للشمع من وراء الجدار على وجود  
اللافت ودلالة دخان على النار فاقسام الدلالة ستة  
فالمقصود منها هي الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها مدار  
الافادة والاستفادة وهي تنقسم الى مطابقة وتضمن  
والالتزام فان الدلالة للفظ بسبب الوضع الواضع اما على تمام  
الموضوع له او جزئيا وعلى امر هو خارج عنه لا زمل  
ولا بد ان في الالتزام من الملزوم ان يكون الامر الخارج  
حيث يسجل تصور الموضوع له بدونه سواء كان هذا الملزوم  
الذهني عقلا كالنظر بالنسبة الى الاعشى او عرفا كالوجود  
بالنسبة الى الخاتم يلزمها المطابقة ولو تقدير لثبات  
ان الدلالة الوضعية على جزء المسمى سواء كانت الدلالة  
على المسمى محقة بان يطلق اللفظ ويراد به المسمى ويفهم  
واللازم بالتبع او مقدرة كما اذا اشتهر اللفظ في الخيال او اللزوم  
فالدلالة على الموضوع له وان لم يتحقق هناك بالفعل الا  
انها واقعة تقدير بمعنى ان هذا اللفظ معنى لو قصد من  
اللفظ لكان دلالة عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله  
ولو تقدير ولا عكس اذ يجوز ان يكون اللفظ معنى بسيط



لا جزؤه فيتحقق هـ ان المطابقة بدون التضمن والالتزام  
ولو كان له معنى بسيط لازم تحقق الالتزام بدون التضمن  
فلا اشتراط غير واقع في شي من الطرفين والموضوع  
اي اللفظ الموضوع ان اريد دلالة جزءه فلهذا المركب  
والا فهو المفرد فالمركب انما يتحقق بتحقيق اربعة الاول  
ان يكون للفظ جزء والثاني ان يكون لمعناه جزء والثالث  
ان يدل جزء اللفظ على جزء معناه الرابع ان يكون هذا  
مرادة فبانتهاء كل من القيود الاربعة يتحقق المفرد فالمركب  
قسم واحد والمفرد اقسام اربعة الاول ما لا جزء له  
الثاني ما لا جزء لمعناه مثل الله الثالث ما لا دلالة لجزء  
لفظه على جزء معناه كزيد وعبد الله الرابع ما يدل جزء  
لفظه على جزء معناه لكن الدلالة غير مقصودة كالحياض الناطق  
علما لشخص الانسان اما تمام اي يصح السكوت عليه كترقيم  
خبر ان احتمل الصدق والكذب اي يكون من شأنه  
ان يتصف بان يقال انه صادق او كاذب او انشائية  
ان لم يجتمعا واما ناقص ان لم يصح السكوت عليه  
تفصيدي ان كان الجزء الثاني قيدا للاول

انما افعال الصدق  
والكذب

ورجل فاضل وقام في الدار او غير ذلك لم يكن الثاني  
قيدا للاول نحو في الدار خمسة عشر والا فمفرد اي وان  
لم يقصد بخبر منه الدلالة على جزء المعنى وان استقل  
في الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى تضمينه  
وهيئة بان يكون بحيث كلما تحققت هيئة التركيبية  
في مادة موضوعه متصرف فيها فهم واحد من الارمنة  
الثلاثة مثلا هيئة نصر وهي من ثلاثة احرف متفرقة  
متوالية كما يتحقق فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون  
تحققها في ضمن مادة موضوعه متصرف فيها فلا يرد  
النقص بنحو جئ وكحج كلمة في عرف المنطقيين وفي عرف  
الخاصة فعل والا اي وان لم يستقل في الدلالة فادعى في  
المنطقيين وحرف عند التمام وايضا مفعول لفعل  
محذوف اي اض ايضا اي رجع رجوعا وفيه اشارة  
الى ان هذه القسمة ايضا مطلق المفرد لا الاسم وفيبحث  
فانه يقتضي ان يكون الفعل والحرف اذا كانا متحدتي المعنى  
داخليين في العلم والمطوطين والمشتاك مع انهم لا يسمونها  
بهذه الاسماء بل قد حقت في موضعها ان معنيها لا

المتبعية ص



بالكلية والجزئية تأمل فيه ان اتخذ اي واحد معناه  
تتضمن اي جزئية وضعا اي بحسب الوضع دون احتمال  
فانما يكون مدلوله كلياً في الأصل ومشتقاً في الاستعمال  
كاسماء الاشارة على راي المص لا يستعمل علماء وههنا كلام  
وهو ان المراد بالمعنى في هذا التقسيم اما موضوع التحقيق  
او المستعمل فيه اللفظ سواء وضع اللفظ تحقيقاً او تلوياً  
الاول لا يبيح عد الحقيقة والمجاز من اقسام المتكثر  
المعنى وعلى الثاني يخل الاسماء الاشارة على مذهب المصنف  
في المتكثر المعنى ويخرج المتكثر المعنى فلا حاجة في اخراجها  
الى التقييد بقوله وضعا سترون اي يكون صدق  
هذا المعنى الكلي على تلك الافراد السوية ان تفاوتت بان  
يكون صدق هذا المفهوم على بعض افراد مقدما على صدقه  
على بعض اولى والنسب بين صدقه على بعض آخر وغرض  
ان تفاوتت باولية او اولوية مثلاً فان التشريك لا يغير  
بل قد يكون بالزيادة والنقصان او بالشدة والضعف  
وان كثر اي اللفظ ان كثر معناه المستعمل هو ان يكون  
موضوع الكل واحداً ومن تلك المعاني ابتداء بوضع كل حدة

10  
اولاً يكون كذلك والاول يسمى مشتركاً كالمعنى للباصرة  
والذهب والركبة وعلى الثاني فلا محالة يكون اللفظ مشتركاً  
لواحد من تلك المعاني اذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع  
ثم ان استعمل في معنى آخر فان اشتهر في الثاني وترك استعماله  
في المعنى الاول بحيث يتبادر منه الثاني اذ اطلق مجرّداً من  
من القرابين فهذا يستعمل منقولا وان لم ينته في التأويل يجرى  
في الاول بل يستعمل تارة في الاول واخرى في الثاني فان  
استعمل في الاول اي المعنى الموضوع له يبقى اللفظ حقيقة  
وان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى  
مجازاً ثم اعلم ان المنقول لا بد له ناقل من المعنى الاول منقولاً  
الى المعنى الثاني المنقول اليه فهذا الناقل اما اهل الشروع  
او اهل العرف العام او اهل العرف واصطلاح خاص كالخو  
مثلاً فعلى الاول يسمى منقولاً شريعياً وعلى الثاني عرفياً وعلى الثالث  
اصطلاحياً والى هذا اشار بقوله بنسبت الى الناقل  
المفهوم اي ما يحصل عند العقل اعلم ان ما يستفاد من اللفظ  
باعتباراته فهم منه يسمى معنوياً وباعتباراته قصد منه  
يسمى معنى وباعتبار ان اللفظ دال عليه يسمى مدلولاً



فرض صدقه الفرض هنا بمعنى تجوز العقل لا التقدير فانه  
لا يستحيل تقدير صدق الجرح على كثيرين امتنعت افراجه  
كشريك الباري او امكنت اى لم يمتنع افراجه فيشتمل  
الواجب والممكن الخاص كليهما ولم يوجد كالعنقا  
مع امكان الغير كالشمس امتناعه كغيره من الواجب  
الوجود مع التناهي كالكوباب السبعة السمانية  
او عدمه كعلومات الباري عز اسمه وكالتقسيم الناطقة  
على مذهب الحكماء متباينان كل كليتين لابد من ان  
يتحقق بينهما احد نسبت الاربع التباين الكلي والتساوي  
والعموم المطلق والعموم من وجه وذلك لانها اما ان  
لا يصدق شئ منهما على شئ من الافراد الا ان يصدق على كل  
فهما متباينان كالانسان والحجر وعلى الثاني فاما ان  
لا يكون هنا صدق كلي من جانب اصلا او يكون على  
الاول فهما اعم واخص من وجه كالحيوان والابيض  
وعلى الثاني فاما ان يكون صدق الكلي من الجانبين او من  
جانب واحد فعلى الاول فهما متساويين كالانسان  
والناطق وعلى الثاني اعم واخص مطلق كالحيوان والانسان

فخرج التساوي الى موجبتين كليتين نحو كل انسان ناطق  
وكل ناطق انسان فخرج التباين الى سالبتين كليتين مثل  
لا شئ من الانسان حجر ولا شئ من الحجر انسان فخرج العموم  
والخصوص مطلقا الى موجبة كلية موضوعها الاخص ومحورها  
الاعم وسالبة جزئية موضوعها الاعم ومحورها الاخص  
نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان وخرج العموم  
من وجه الى موجبة جزئية وسالبة جزئية نحو بعض  
الحيوان ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض وبفضل الايض  
ليس بحيوان نقيضهما كذلك يعني نقيض المتساويين  
ايضا متساويان اى كل ما صدق واحد النقيضين صدق  
عليه النقيض الا اذا اوصدق احدهما بدون الآخر  
لصدق مع عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين  
فيصدق عين الآخر بدون عين الاول لامتناع اجتماع  
النقيضين فهذا ترفع التساوي بين العينين مثلا لو صدق  
للانسان على شئ ولم يصدق عليه اللاناطق لصدق  
عليه الناطق ههنا بدون الانسان ههنا نقيضا ههنا  
بالمعنى اى نقيض الاعم والاخص مطلقا اعم واخص مطلقا



لكن بعكس العينين فنقيض الأعم أخض ونقيض الأخض  
 أعم بمعنى كل صدق عليه نقيض الأعم صدق نقيض الأخض  
 وليس كلما صدق عليه نقيض الأخض صدق نقيض الأعم  
 أما الأولى فلا تلو صدق نقيض الأعم على شيء بدون  
 نقيض الأخض لصدق مع عين الأخض في صدق  
 عين الأخض بدون الأعم هف مثلا لو صدق الأخض  
 على شيء بدون عين الإنسان لصدق عليه الإنسان ويمتنع  
 هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق  
 الإنسان بدون الحيوان وأما الثاني فلا تلو بعدما ثبت  
 أن كل نقيض الأعم نقيض الأخض لو كان كل نقيض الأخض  
 نقيض الأعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاها  
 وهما العينان متساويان لما مر وقد كان العينان أعم وأخض  
 مطلقا هف والافن وجه أي وإن لم يتضاد قاكليا  
 من الجانبين أو من جانب واحد تبين جزئي هو صدق  
 كل التباين الجزئي من الكليتين بدون الآخر في الجدل فان  
 صدقا معا أيضا كان بينهما عموم من وجه وإن لم يصدق  
 معا أصلا كان بينهما الكلي أيضا ثم إن الأمرين الذين

تبيين

تبيين

بينهما عموم من وجه وقد يكون بين نقيضاها عموم من وجه  
 كالحیوان والابيض فان بين نقيضيهما وهما اللاحيوان  
 واللاابيض ايضا عموم من وجه وقد يكون بين نقيضيهما  
 تبين كلي كالحیوان والإنسان فانه بينهما عموم من وجه  
 وبين نقيضاها وهو الحيوان والإنسان تبين كلي فلهذا  
 قالوا ان بين نقيض الأعم والأخض تبين جزئي لا العمومي  
 من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط كالتباينين أي  
 أن بين نقيض الأعم والأخض من وجه مباينة جزئية  
 كذلك بين نقيض المتباينين تبين جزئي فانه لما صدق  
 كل من العينين مع نقيض الآخر صدق كل من النقيضين  
 بدون الآخر في الجملة هو التباين الجزئي ثم انه قد يتحقق  
 في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فان نقيضيهما  
 وهو لا موجود ولا معدوم ايضا تبين كلي وقد يتحقق  
 في ضمن العموم من وجه كالإنسان والحجر فان نقيضيهما  
 أعني الإنسان واللاحجر عموم من وجه فلهذا قالوا ان  
 بين نقيضيهما سالبية جزئية حتى يصح في الكلي هذا واعلم  
 ان المصنف ذكر النقيضين المتباينين لوجهين الأول

من وجه

فصدق كل من النقيضين



فقد الاختصار بقياسيه على تقيض الأعم والأخص منق  
والثاني ان نقول التباين الجزئين من حيث انه محتمل عن  
خصوص فردية موقوف على تصور فردية الذين هما  
العموم من وجه والتباين الكلي وقيل تذكر فردية  
كلها لا يتأتى ذكره وقد يقال الجزئي المعنى ان لفظ الجزئي  
كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع ان يكون صدقه على كثيرين  
كذلك ليطبق على الأخص من شئ فعلى الأول تقييد تقييد الحقيقة  
وعلى الثاني بالاضافى والجزئي بالمعنى الثاني اعم منه بالمعنى الأول  
اذ كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت مفهوم عام واقله  
المفهوم والشئ والأمر ولا عكس اذ الجزئي الاضافى قد  
يكون كلياً كالإنسان بالنسبة الى الحيوان ولك ان يحمل  
وهو اعم على جواب سوال مقدمه كان قابلاً فهو  
الأخص على ما علم سابقاً هو الكلي الذي يصدق عليه كل  
صدقاً كلياً ولا يصدق هو على ذلك الاخر كذلك والجزئي  
الاضافى لا يلزم ان يكون كلياً بل قد يكون جزئياً حقيقياً  
فتفسير الجزئي الاضافى بالأخص لهذا المعنى تفسير  
بالأخص فاجاب بقوله فهو الأعم اى الأخص المذكور

لهذا المعنى

ههنا اعم من الأخص المعلوم انما ومنه يعلم ان الجزئي  
بهذا المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة التامة  
وهذا من فوايد بعض مشايخنا طاب الله ثراه  
والكليات اى الكليات التى لها افراد بحسب نفس الأخص  
فى الذهن او فى الخارج منحصرة فى خمسة انواع ولما الحكماء  
الفرضية التى لا مصداق لها خارجاً ولا ذهناً فلا تتعلق  
بالبحث عنها عرض يعتد به ثم اذا نسب الى افراد  
الحقيقة فى نفس الأمر فلما ان يكون عين حقيقة تلك  
الأفراد وهو النوع او جزء حقيقتها فان كان تمام المشترك  
بين شئ منها وبين بعض الآخر فهو الجنس والآخر الفصل  
ويقال هذه الثلاثة ذاتيات او خارجاً عنها ويقال العرض  
فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة او لا يختص فالأول  
هو الخاصة والثانى العرض العام فهذا دليل الاختصار الحكماء  
فى خمسة فوك المقول اى المحو فى جواب ما هو ما هو  
تمام الحقيقة فان اقتصر فى السؤال عن ذكر احد من هذه كانت  
عن تمام الماهية المختصة به فتقع النوع فى الجواب ان كان  
المذكور امراً شخصياً او احد الشاغل ان كان المذكور حقيقة

تعيد



وان جمع في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام الماهية  
المشتركة بين تلك الامور ثم تلك الامور ان كانت متفقة  
الحقيقة كان السؤال عن تمام الحقيقة المتفقة المتحددة  
في تلك الامور فيقع النوع ايضا في الجواب فان كانت مختلفة  
الحقيقة كان السؤال عن تمام الحقيقة المشتركة بين تلك  
الحقايق المختلفة وقد عرفت ان تمام الذاتي المشترك بين  
الحقايق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب فالجنس  
لا بد ان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقايق المختلفة  
لها المشاركة اياها في ذلك الجنس فان كان مع ذلك جوابا  
عن الماهية وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة  
لها في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع جوابا  
للسؤال عن الانسان وعن كل ما يشترك في الماهية الحيوانية  
وان لم يقع جوابا عن الماهية وعن كل ما يشترك في ذلك  
الجنس فعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤال بالانسان  
والحجر ولا يقع جوابا عن السؤال بالانسان والشيء الفرس  
مثلا الماهية اي المقول في جواب ما هو فلا يكون الاكل  
لا جزئيا ذاتيا لا تحت لا عرضيا فالشخص والصفة كالزوجة مثلا

وخارجا عنهما فالنوع الاضافي دايما يكون اما نوعا حقيقيا  
تحت جنس كالانسان تحت الحيوان واما جنسا مندرجا  
تحت جنس آخر كالحيوان تحت النامي ففي الاقل يتصادق  
النوع الحقيقي والاضافي وفي الثاني يوصد الاضافي  
بدون الحقيقي ويجوز ان يحقق الحقيقي بدون الاضافي  
فيما اذا كان النوع بسيطا لا جزءا حتى يكون جنسا  
وقد مثل بالنقطة وفيه مناشدة وبالجملة بينهما هي العدم  
والنقطة النقطة طرف والخط طرف السطح فالسطح طرف  
وطرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم  
في العرض والعمق والنقطة غير منقسم في الطول والعمق  
فهو عرض لا يقبل القسمة اصلا واذا لم يقبل القسمة لم يكن  
منها جزء فلا يكون لها جنس وفيه نظرفان هذا يدل على انه  
لا جزء لها في الخارج والجنس ليس جزءا خارجيا بل هو من اجزاء  
العقلية مجازا ان يكون للنقطة جزءا عقليا وهو جنس لها  
وان لم يكن لها جزءا في الخارج متصاعدة بان يكون آلة  
في من خاص الى عام وذلك لان جنس الجنس يكون اعم من الجنس  
وهذا الى جنس لا جنس له فوقه وهو اما و جنس لا جنس له فوقه



متنازلة بان يكون التزل من عام الى خاص وذلك  
لان المتنوع يكون اخفض من النوع وهكذا الى ان ينتهي الى  
نوع لا نوع تحته وهو السافل ونوع الانواع كالانسان  
وما بينهما الى ما بين العالي والسافل في سلسلي الانواع  
والاجناس يسمى متوسطات فيما بين الجنس العالي والجنس  
السافل واجناس متوسط هذا ان رجع التمييز الى مجرد العالي  
والسافل وان عاد الى جنس العالي والنوع السافل المذكور  
صحيحا كان المعنى ان ما بين الجنس العالي والنوع السافل  
متوسطات اما جنس متوسط فقط كالنوع العالي او نوع  
متوسط فقط كالجنس السافل او جنس متوسط ونوع  
متوسط معا كالجم النامي اعلم لم يتعرض للجنس المفرد  
والنوع المفرد اما لان الكلام فيما يترتب والمفرد ليس  
داخل في سلسلة الترتيب واما لعدم ثبوت وجوده اى شئ  
اعلم ان كلمة اى موضوعه ليطلب بها ما يميز الشئ عما يشاركه  
فيما اضيف اليه هذه الكلم مثلا اذا ابصرت شئ بمن بعيد  
وانفيت انه حيوان لكن تزد في انه هل هو انسان او فرس  
او غيرها يقول اى حيوان هذا فيجيب بما يختص به ويميزه

عما يشاركه في الحيوانية اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا الانسان  
اى شئ هو في ذاته كالمط ذائبا من ذائبات الانسان يميز عما  
يشاركه في الشيعة فيصح ان يجاب بان حيوان ناطق كما صح  
ان يجاب بان طائر ناطق فيلزم صحة وقوع الحد في جواب  
اى شئ والها يلزم ان لا يكون تعريف الفعل مانعا لصدقه على  
الحد وهذا ما استشكله الرازي في هذه المقام واجاب صاحب  
المحاكات بان معنى اى وان كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا  
لكن ارباب العقول اصطلموا على انه منزلا يكون مقولا في جزاء  
ما هو وبهذا يخرج الحد والجنس ايضا للمحقق للطوسي رحمه الله  
همنا مسلك آخر ذوق القوي وهو ان لا تستل عن الفصل  
الابعد ان يعلم للشيء جنسا بناء على ان ما لا جنس له لا فصل له  
واذا علمنا الشئ بالجنس فنطلب ما يميزه عن المشاركات  
في ذلك الجنس فنقول الانسان اى حيوان هو في ذاته  
فتعين الجواب بالنطاق لا فكله شئ في التعريف كناية عن الجنس  
الذي يطلب ما يميز الشئ عن مشاركاته في ذلك الجنس  
وح في دفع الاشكال بنافيع ففريق كالتا طو بالنسبة  
الى انسان حيث ميزه عن المشاركات في جنسية القريب



وهو الحيوان فيعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث  
ميّزه عن المشاركات في جنسه البعيد وهو الجسم النامي  
واذا نسب الى الفصل نسبة الى الماهية التي هو فضل  
ميزها ونسبة الى الجنس الذي يميز الماهية عنه من بين  
افراد جنس بالاعتبار الأول مقوما لانه جزء للماهية ومختل  
لها وبالاعتبار الثاني يسمى مقبلا لانه بالضماء الى هذا الجنس  
وجود يحصل قسما وعدما يحصل قسما آخر كما ترى في تقسيم  
الحيوان الى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق ومفهوم  
للعالي اللام للاستغراق اما كل وصل مقوم للعالي فهو مقسم  
للسافل لان المقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل  
وجزء الجنس جزء مقوم العالي جزء للسافل ثم انما يميز السافل  
عن كل ما يميز العالي عنه فيكون جزء مميزا وهو المعنى المقوم  
واعلم ان المراد بالعالي ههنا كل جنس او نوع يكون فوق آخر  
سواء فوقه آخر او لم يكن وكذلك المراد بالسافل كل جنس  
او نوع يكون تحت آخر سواء كان تحت آخر او لم يكن  
حتى ان الجنس المتوسط كما بالنسبة الى ما تحته وسافل  
بالنسبة الى ما فوقه ولا عكس اي كليتا بمعنى انه ليس كل

مقوم للسافل مقوم للعالي فان الناطق مقوم للسافل الذي  
الانسان وليس مقوم للعالي الذي هو الحيوان والمقسم بالعكس  
اي كل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس اي كليتا اما لا  
فلان السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسما فقد  
للعالي قسما لان قسم القسم قسم واما الثاني فلان الحساس مثلا مقسم  
للعالي هو الجسم النامي وليس مقبلا للسافل الذي هو الحيوان  
وهو الخارج اي الكلي الخارج فانه المقسم معتبر في جميع  
المفومات الاقسام واعلم ان الخاصة ينقسم الى خاصة شاملة  
لجميع افراده كالكتابة بالقوة للانسان واما غير شاملة لجميع  
افراد كالكتابة بالفعل للانسان حقيقة واحدة نوعية او  
جنسية فالأول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس فالاشي  
خاصة للحيوان وعرض عام للانسان فافهم وعلى غيرها كما لا  
يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها من الحقايق الحقيقة  
وكل منها اي كل الخاصة والعام وبالجملة الكلي الذي هو عرض  
لأفاده اما لازم او مفارق اذ لا يمتنع ان يستحيل الانفكاك عن  
اولا فالأول هو ولد والثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم بقبيلين  
احدهما ان لا لازم الشيء اما لازم له بالنظر الى نفس ماهية مع النظر



عن خصوص وجوده في الخارج او في الذهن وذلك بان  
يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن او في الخارج كان هذا  
اللازم ثابتا له واما لا يلزم له بالنظر الى وجوده في اي خصوص  
وجوده الخارجي او الذهني فهذا القسم بالحقيقة قسمان فقسام  
اللازم بهذا التقسيم ثلاثة لازم الماهية كزوجية الاربع ولازم  
الوجود الخارجي كاحراق النار ولازم الوجود الذهني ككون  
حقيقته الانسان كليته وهذا القسم يسمى مقولا ثانيا ايضا والثاني  
ان اللازم اما بين او غير بين والبين له معنيان احدهما اللازم  
الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر  
من العصى وهذا نف لما بين بالمعنى الاخص وح فقي البين  
هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم كالكتاب بالفتوة  
للا انسان الثاني من معنى البين وهو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور  
الملزوم والنسبة بينهما الجزم بالزوم كزوجية الاربع فان  
العقل بعد التصور الاربعة والزوجية ونسبة الزوجية اليها  
يحكم جزما بان الزوجية لازمة لها وذلك يقال له البين بالمعنى  
وح فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم من تصور مع تصور  
الملزوم والنسبة الجزم بالزوم كاحداث العالم فهذا التقسيم

الثاني بالحقيقة تفسيان الا ان القسمين الحاصلين على كل  
تقدير اثنا عشرية بالبين وغير البين يدوم حركة الفلك فانها  
دايم للفلك وان لم يمتنع انفكاكها عنه بالنظر الى ذاته او  
بطوة كالشباب مفهوم الكلي اي ما يطلق عليه لفظ الكلي  
يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كليتا  
منطقيا لان المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى معروضه اي  
ما يصدق عليه هذا المفهوم كالانسان والحيوان يسمى طبيعيا  
لوجوده في الطبايع يعني في الخارج ما على سببي والمجموع  
هذا العارض والمعرض كالانسان الكلي والحيوان الكلي يسمى  
كليا عمليا اذ لا وجود له الا في العقل وتلك انواع يعني  
كما ان الكلي يكون منطقيا وطبيعيا وعقلياً كذلك الانواع يعني  
والفصل والخاصة والعرض العام يجري في كل منها هذه الا  
اعتبارات الثلاثة مثلا مفهوم النوع اعني الكلي المقول  
على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ليسي نوعا  
منطقيا ومعروضه كالانسان والفرس نوعا طبيعيا  
العارض والمعرض كالانسان النوعي نوعا عقليا وعلى  
ففس البواق بل الاعتبار الثالث يجري في الجزئي ايضا



فانا اذا قلنا زيد جزئي مفهوم الجزئي اعني ما يتبع فرض صدق  
على كثيرين جزئيا منطقيا ومعرضه اعني ردا يسمى جزئيا  
طبيعيا ومجموع العارض والمعرض اعني زيد الجزئي يسمى  
جزئيا عقليا والحق وجود الطبع بمعنى وجود اشخاصه  
لا ينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج  
فان الكليته انما تعرض للمفومات في العقل ولذا كانت  
من العقولات الثانية وكذا في ان الكلي العقل غير موجود  
فيه لان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل انما انتزاع في ان الطبيعي  
كالانسان مزجت هو انسان الذي يعرضه الكليته في العقل  
هل هو موجود في الخارج بوجود افراده اما لا بل ليس هو  
فيه الا الافراد والاول مذهب للجمهور الحكماء والثاني  
مذهب لبعض المتأخرين ومنهم المصنف الحق هو الثاني  
لان لو وجد الكلي في الخارج في ضمن افراد لزم ان تصاف  
الشئ الواحد في الامكنة المتعددة وحيث معنى وجود الطبيعي  
هو ان افراده موجودة فغيره تامل وتحقيق الحق  
في حواشي الجريد معرف الشئ وبعد الفراغ عنه  
عربا ما يتركب منه المعرف في شرع في البحث عنه وقد

علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه عن  
الحجة وعرفه بان ما يحمل على الشئ اي المعرف ليفيد تصور  
هذا الشئ اما بكنه او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه وهذا  
لم يحرم ان يكون اعم لان اعم لا يفيد شيئا منها كالحوان  
في تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان لان  
حقيقة الانسان وهو الحيوان مع الناطق وايضا لا يحرم  
الانسان من جميع ما عداه لان بعض الحيوان هو النفس  
وكذا الحال في اعم من وجه واما الاخص اعني مطلقا  
فهو وان جاز ان يفيد نظيره تصور اعم بالكنه  
او بوجه يمتاز عما عداه كما اذا تصور الانسان بانه  
حيوان ناطق فقد تصور في ضمن الحيوان باحد  
الوجهين لكن لما كان الاخص اقل وجودا في العقل  
واخفى في النظر وشان المعرف ان يكون اعرف من المعرف  
لم يحرم ان يكون اخص ايضا وقد علم من تعريف الحوان  
على الشئ انه لا يجوز ان يكون مباينا للمعرف فتعين  
ان يكون مساويا له ثم ينبغي ان يكون المعرف اعرف من المعرف  
في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور محمول



هو المعروف لا احق ولا مساويا في الخفاء والظهور

بالفصل القريب حد التعريف لا بد ان يشتمل على امر يختص  
المعروف ويساويه بناء على ما سبق من استطراد المساوات  
فهذا الامر ان كان ذاتيا كان فصلا قريبا وان كان عرضيا  
كان خاصه لا محال فعلى الاول المعروف يستحق حذا وعلى الثاني  
يستحق سما ثم كل منهما ان اشتمل على الجنس القريب يسمى سما  
وحدا تاما وان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على  
الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب او حده او خاصه  
وحدها يسمى حذا ناقضا وسمانا ناقضا هذا محل الكلام <sup>لا يسهل</sup> وفيه  
المقام ولم يعتبروا بالعرض العام قالوا العرض العام من  
التعريف اما الاطلاع على كنه المعروف او امتيازه عن جميع ما  
عداه والعرض العام لا يقيّد شيئا منهما فلهذا لم يعتبروه في  
مقام التعريف واطان غرضهم من ذلك انه لا يعتبر انفراد  
واما التعريف لمجموع امور كل واحد منها عرض عام للعرف لكن  
المجموع يختصه كتعريف الانسان بماش مستقيم القامه وتعرف  
الخواش بالظواهر والود فهو تعريف وبخاصه مركبة مفرعة عنهم  
كما صرح به بعض المتأخرين وقد اخبر في الناقص اشارة

الى ما اجازته المتقدمون حيث حققوا انه يجوز التعريف  
بالذاتي الا تم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حذا ناقضا  
او بالعرض العام كتعريفه بالماشي فيكون سمانا ناقضا  
بل يجوز والتعريف بالعرض العام الاخص ايضا كتعريف الحيوان  
بالضا حك لان المع لم يعتد به لضعفه انه تعريف بالاحفاد وهو  
غير جاز اصله كاللفظي اي كما احسن في التعريف اللفظي ان يكون  
اعم لقولهم سعدانه بنت تفسير مدلول اللفظ اي تعيين <sup>مستوي</sup>  
اللفظ من بين المعاني المحرزة في الخاطر فليس فيه محصل مجرول  
من معلوم كما مر في المعرف الحقيقي فافهم القول في عرف  
هذا الفن يقال للركب سواء كان مركب معقولا او ملفوظا  
فالتعريف يشتمل القضية المعقولة والملفوظة الصدوق هو  
المطابقة للواقع والكذب هو اللامطابقة وهذا المعنى لا يوقف  
معرفة على الجزئية والقضية فلا دور موضوعا لانه وضع  
وعين ليحكم عليه قوله محمولا لانه امر جعل محلا لموضوعه  
والدالة على النسبة اي اللفظ المذكور في القضية الملفوظة التي  
تدل على النسبة الحكيمه فيسمى رابطة تسمية الدال بالممدلول  
فان الرابطة حقيقة هو النسبة الحكيمه وفي قوله والدال على النسبة



اشارة الى ان الرابطة اداة لدلالة على النسبة التي هي معه  
حرف غير مستقل اعلم ان الرابطة قد تذكر في القضية وقد يحذف  
والقضية على الاول يسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية وقد  
يستعير لها هو اعلم ان الرابطة ينقسم الى زمانية تدل على اقتران  
النسبة للحكمة باحدا الارضين المتشابهة وغير زمانية بخلاف  
ذلك وذكر الفارابي ان حكمه لما نقلت من اللغة اليونانية  
الى العربية وجد القوم ان الرابطة الزمانية في لغة العرب  
هي افعال التافض ولكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة غير زمانية  
يقوم مقامها في الفارسية واسنانية اليونانية فاستعاضوا  
وفي الرابطة الغير الزمانية لفظ هو وهي وخوها مع كونها  
في الاصل اسماء لا ارادع فهذا ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يذكر  
استعير لها هو وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية اسما مشتقة من  
الافعال التافض نحو كان وموجود نحو كائن كافي قولنا  
زيد كائن قائما او مرس موجود شاعر قوله والافشلية  
اي وان لم يكن الحكم بثبوت شئ بشئ او نفيه عنه فالقضية  
شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير آخر او نفي  
ذلك الثبوت او بالمنافاة بين النسبتين او سلب تلك المنافاة

20  
فالاول شرطية متصلة والثانية شرطية منفصلة واعلم ان  
حصر القضية في الحملية والشرطية على ما قررنا من عقلي دابر  
بين النفي والاثبات واما احصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة  
فاستقرائني مقدما للتقدم في الذكر تاليا للتلو للبرهان  
الاول والموضوع هي القضية للحملية باعتبار الموضوع وكذا  
لو حظ في تسمية الأقسام حال الموضوع فسمى ما موضوع شخص  
شخصية وعلى هذا القياس وحصل التقسيم ان الموضوع اما  
جزئي حقيقي كقولنا هذا انسان او كلي وعلى الثاني فاما ان  
يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي فطبيعية او على افراده  
وعلى الثاني فاما تبين كمية الافراد المحكوم عليها بان يبين ان  
الحكم على كلها او على بعضها او لا يبين ذلك بل يهمل فالاول  
والثاني طبيعية والثالث محصورة والرابع مبهمة ثم المحصورة  
ان يبين ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان يبين ان الحكم  
على بعض افراده فجزئية وكل منهما اما موجبة او سالبة ولا بد  
في كل من تلك المحصورات الاربع من امر يبين كمية افراد الموضوع  
يسمى ذلك الامر بالسور اذ كما ان سور البلد محيط به كذلك  
هذا الامر محيط بما حكم عليه من افراد الموضوع فسور الموجبة الكلية



هو الكل ولا الاستغراق وما يفيد معناها من اى لغة  
كانت وسور الموجبة الجزئية هو بعض وواحد وما يفيد  
سورها وسور السالبة الكلية لا شئ ولا واحد ونظائرها وسور  
السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل وما  
يصادقهما وتلازم الجزئية اعلم ان القضايا المعتمدة في العلوم  
هي الصورات الاربع لا غير وذلك لان المهملة والجزئية  
متلازمتان اذ كل ما صدق الحكم على فرد الموضوع في الجملة  
صدق على بعض افراده وبالعكس فالمهملة مندرجة تحت الجزئية  
والشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا كمال في معرفة  
الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها انما يبحث عنها في ضمن المحصول  
التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالا والطبيعية لا يبحث عنها  
في العلوم اصلا فان الطبايع الكلية من حيث نفس مفهومها  
كما هو موضوع الطبيعية لا من حيث تحققها في ضمن اشخاص  
غير موجودة في الخارج فلا كمال في معرفة احوالها فانخص  
القضايا المعتمدة في المحصول ولا بد في الموجبة اى في  
صدقها وذلك لان الحكم في الموجبة شئ شئ وثبوت  
شئ شئ فرع ثبوت المثبت له اعني الموضوع فانما يصدق

اذا كان الموضوع محققا وجودا اما في الخارج ان كان الحكم بثبوت  
المحمول له هناك او في الذهن كذلك ثم القضايا الحملية المعتمدة  
باعتبار وجود موضوعها بثلاثة اقسام لان الحكم فيها اما  
على الموضوع الموجود وفي الخارج محققا نحو كل انسان حيوان  
بمعنى ان كل انسان موجود في الخارج واما على الموضوع  
الموجود في الخارج مقدرا نحو كل انسان حيوان بمعنى ان  
كل ما لو وجد في الخارج كان انسان فهو على تقدير وجود  
حيوان وهذا الوجود المقدرا انما اعتبره في الافراد الممكنة لا  
للمتعة كافراد الاشياء واشترك الباري واما على الموضوع  
الموجود في الذهن كقولك شريك الباري فهو موصوف  
في الذهن بالامتناع هذا انما اعتبره في الموضوعات التي  
ليست لها افراد ممكنة التحقق في الخارج حرف السلب  
كلا وليس وغيرهما مما يشاركها في معنى السلب من حيث  
اى من الموضوع فقط او من المحمول فقط او من كليهما  
فالقضيتان على الاول يستقيم معدول الموضوع وعلى الثاني معدول  
المحمول وعلى الثالث معدول الطرفين معدولتان لان حرف  
السلب موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل لا في هذا المعنى



كان معدولا عن معناه الاصل في تسمية القضية التي هذا  
الحرف جزء من جزئها معدولا وتسمية الكل باسم الجزء والقضية  
التي لا يكون حرف السلب جزء من طرفيها يسمى محتملة  
بكيفية النسبة الى نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت  
ايجابية او سلبية يكون في كيفية نفس الامر والواقع  
بكيفية مثل الضرورة او الدوام او الامكان او الامتناع  
او غير ذلك تلك الكيفية الواقعة في نفس الامر يسمى مادة  
القضية ثم قد يصرح في القضية بان تلك النسبة كيفية في نفس  
الامر بكيفية كذا فاما لقضية سمي موجبة وقد لا يصرح  
بكيفية النسبة فسمى القضية مطلقة واللفظ الدال عليها في  
القضية المملوطة والصورة العقلية الدال عليها في القضية  
المحقولة يسمى جهة القضية فان طابقت الجهة المادة صدقت  
القضية كقولنا الانسان حيوان بالضرورة والاكذبت  
كقولنا كل انسان حي بالضرورة فان كان الحكم بضرورة  
النسبة الى اي قد يكون الحكم في القضية الموجبة بان النسبة  
الثبوتية او السلبية ضرورية اي نسبة متممة لانفكاك من  
الموضوع على اربعة اوجه الاول انها ضرورية مادام ذات

الموضوع موجودة نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء  
من الانسان حي بالضرورة فيسمى القضية ضرورة مطلقة  
لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف  
على البولفت انها ضرورية مادام الوصف العنوان ثابت  
لذات الموضوع نحو كل كاتب متحران الاصابع بالضرورة  
مادام كاتباً ولا شيء منه ساكن الاصابع بالضرورة  
مادام كاتباً فيسمى ح مشروطة عامة لاشتراط الضرورة  
بالوصف العنوان فيكون هذه القضية اعم من المشروطة  
الخاصة كما سيحكي انها ضرورية في وقت معين نحو كل قس  
منخسف بالضرورة وقت التبريع فيسمى ح وقتية مطلقة  
لتقييد الضرورة بالوقت وعدم تقييد القضية بالدوام  
انها ضرورية في وقت من الاوقات كقولنا كل انسان  
متنفس بالضرورة وقتاً ما ولا شيء منه يمتنع بالضرورة  
بالضرورة وقتاً ما فيسمى ح منتشرة مطلقة لكون وقت  
الضرورة فيها منتشر اي غير معين وعدم تقييد القضية  
بالدوام فوايم مطلقة الفرق بين الضرورة والدوام  
ان الضرورة استحالة انفكاك شيء عن شيء والدوام عدم انفكاك



وان لم يكن مستحيلا كدوام الحركة للفلك ثم الدوام اعني تفككا  
النسبة الإيجابية والسلبية عن الموضوع اما ذاتي او  
وصفي فان كان الحكم في الموجبة بالدوام الذاتي الى عدم  
انفكاك النسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع  
موجودة فسميت القضية دائمة لاشتغالها على الدوام مطلقا  
لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني وان كان الحكم بالدوام  
الوصفي اي بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع مادام  
الوصف العنواني ثابتا لتلك الذات سميت عرفية لانه اهل  
العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة بل من الموجبة  
ايضا عن الإطلاق فاذا قيل كل كاتب محتك الاصابع فهو  
ان هذا الحكم ثابت مادام كاتب عامة لكونها اعم من العرفية  
الخاصة كما سيجي ذكرها او يفعليتها يتحقق النسبة فالمطلقة  
العامة هي التي حكم فيها يكون نسبة متحققة بالفعل اي في  
احد الأزمنة الثلاثة ويسمى بال مطلقة لانه هذا هو المفهوم  
من القضية عند اطلاقها وعدم تقييدها بضرورة او دوام  
او غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها اعم من الوجودية  
اللازمة واللا ضرورة على ما سيجي او بعدم ضرورة خلافها

ادحكم في القضية بالة خلاف النسبة المذكورة فيها ليس  
ضروريا نحو قولنا زيد كاتب بالامكان العام يعني ان الكتابة  
غير مستحيلة له يعني ان سلبها عنه ليس ضروريا سميت  
القضية محتملة لاشتغالها على الامكان وهو سلب الضرورة  
عامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة فهذه بسايط اي القضايا  
الثانية المذكورة من الموجبات بسايط اعلم ان القضية الموجبة  
اما بسايطها وهي ما يكون اما ايجابا فقط كما من الموجبات  
الثانية واما مركبة وهي التي يكون حقيقتها مركبة من الإيجاب  
والسلب بشرط ان لا يكون الجزء الثاني فيها مذكورا بعبارة  
مستقلة سواء كان في اللفظ بتركيب كقولنا كل انسان ضاحك  
بالفعل لا دايما فقولنا لا دايما اشارة الى حكم سلبى اي  
لا شئ من الانسان بضاحك بالفعل او لم يكن في اللفظ بتركيب  
فقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه في المعنى  
قضيتان ممكنتان عامتان اي كل انسان كاتب بالامكان  
العام ولا شئ من الانسان بكاتب بالامكان العام  
والعبرة بالإيجاب والسلب بالا بالجزء الاول الذي هو  
اصل القضية واعلم ايضا ان المركبة اما يحصل بتقييد القضية



يقيد مثل اللادوام او اللا ضرورية <sup>ط</sup> العامتان اي المشقة  
والمعرفة العامة والوقتيان اي الوقفية المطلقة <sup>ط</sup> المشقة  
المطلقة باللا دوام الذاتي معنى اللادوام الذاتي هو ان  
هذه الذاتية النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة <sup>ط</sup> ما  
ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها واقعة النسبة  
في زمان الاثر <sup>ط</sup> فيكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مطلقة  
مخالفة للأصل في الكيف فافهم <sup>ط</sup> المشروطة الخاصة هي  
المشروطة العامة المقيدة باللا دوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك  
الأصابع بالفعل والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة  
باللا دوام الذاتي كقولنا باللا دوام لا شيء من الكاتب يساكن  
الأصابع ما دام كاتباً لا دايماً اي كل ساكن الأصابع بالفعل  
والوقفية والمنقشة لما قيدت الوقفية والمنقشة المطلقة باللا دوام  
الذاتي حذف من اسميهما لفظ الإطلاق فسميت <sup>ط</sup> الاولى مطلقة  
وقتية والثاني منقشة فالوقفية هي الوقفية المطلقة المقيدة  
باللا دوام الذاتي نحو كل قمر مخفف بالضرورة وقت الحيلولة  
لا دايماً اي لا شيء من القمر مخفف بالفعل والمنقشة هي المنقشة <sup>ط</sup>  
المقيدة باللا دوام الذاتي نحو كل قولنا لا شيء من الأنسب <sup>ط</sup> مخفف

بالضرورة وقتاً ما لا دايماً اي كل انسان متنفس بالفعل باللا ضرورة  
الذاتي معنى اللا ضرورة الذاتي ان هذه النسبة المذكورة في القضية  
ليست ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون حكماً <sup>ط</sup> حكماً  
فقيضها لان الامكان هو سلب الضرورة الطرف المقابل كما مر  
فيكون مفاد اللا ضرورة الذاتية ممكنة عامة للأصل في  
الكيف الوجودية اللا ضرورية لان معنى المطلقة العامة <sup>ط</sup> فعلية  
النسبة من وجودها في وقت الاوقات ولأشتمالها على اللا ضرورة  
فالوجودية اللا ضرورية هي المطلقة العامة المقيدة باللا ضرورة  
الذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة اي لا شيء  
من الانسان متنفس بالامكان العام فهي مركبة من مطلقة عامة  
وممكنة عامة احديهما موجبة والاخر سلبية او باللا دوام  
الذاتي اما قيد اللادوام بالذاتي لان تقييد العامتين باللا دوام  
الوصفي غير صحيح ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع اللادوام  
بحسب الوصف نعم يمكن تقييد الوقفيتين المطلقين باللا دوام <sup>ط</sup> الوصف  
ايضاً لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم واعلم انه كما يصح تقييد  
هذا القضايا الاربعة باللا دوام الذاتي كذلك يصح تقييدها باللا ضرورة  
الذاتية وكذلك يصح ما سوى المشروطة العامة من تلك <sup>ط</sup> الجمل باللا ضرورة



الوصفية فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا  
الأربع مع كل من تلك القيود الأربع ستة عشر ثلاثة منها غير صحيحة  
معتبرة والثلاثة الباقية صحيحة غير معتبرة واعلم ايضا انه كما يمكن  
تقييد المطلقة العاقبة بالادوام واللاضروية كذلك يمكن  
تقييدها باللاضروية والادوام الوصفين وهذا ان يقاس  
الاحتمالات الصحيحة الغير المعبرة وكما يصح تقييد الممكنة باللا<sup>ضرورية</sup>  
الذاتية يصح تقييدها باللاضروية الوضعية وكذلك الادوام  
الذاتي والوصفي لكن هذه المحتملات الثلاثة ايضا غير معتبرة ايضا  
غير معتبرة عندهم وينبغي ان يعلم ان التركيب لا يخطر فيما اشترنا  
اليه بل سيجيء الإشارة الى بعض آخر ويمكن تركيبات كثيرة  
اخرى لم يتعرض و لكن المتنبه بعد التنبيه لما ذكره يتمكن استخراج  
اي قدر شاء الوجودية اللا دائية هي المطلقة العاقبة المقيدة  
بالادوام الذاتي بخلافه من الانسان بمنطقس بالفعل لا دايما  
اي كل متنقش بالفعل لا دايما اي مركبة من مطلقين  
احدهما موجبة والاخرى سلبية باللاضروية الجانب المخالف  
فقد يحكم باللاضروية الجانب الموافق ايضا فيصير القضية مركبة من  
ممكنين عامتين ضرورية ان سلب الضرورية الجانب المخالف

في امكان الطرف الموافق وسلب ضرورية الطرف الموافق  
هي امكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية بامكان  
الطرف الموافق وامكان الطرف المقابل نحو كل انسان كانت  
بالامكان الخاص فان معناها كل انسان كانت بالامكان  
العام ولا شئ من الانسان بكانت بالامكان العام  
وهذه مركبات اي هذه السبع المذكورة وهي المشتقة والخاتمة  
والعرفية الخاصة والوقعية والمنقشة والوجودية اللاحقة  
واللاضروية والممكنة الخاصة مخالفتي الكيفية اي في  
الايجاب والسلب وقد مرتبان ذلك في بيان معنى الادوام  
واللاضروية واما الموافقة في الكمية والجزئية فلا بد من توضيح  
في القضية المركبة امر واحد فقد حكم عليه بحكمين مختلفين  
بالايجاب فان كالحكم في الجزء الأول على الاكل الافراد كان  
في الجزء الثاني ايضا على كلها وان كان على البعض في الاول  
فكذا في الثاني لما قيدهما اي القضية التي قيدهما اي  
بالادوام واللاضروية يعني اصل القضية على تقدير احدى  
الساينين او سلبينين ومختلفين فقولنا كل ما لم  
يكن زيدا حيوانا لم يكن انسانا متصلة موجبة فالمتصلة



الموجبة ما حكم فيها بانفعال النسبتين والسالبة ما حكم فيها  
لسلب انفعال النسبتين نحو ليس البتة كلما كانت الشمس  
طالعة كان الليل موجودا وكذلك الزوجية الموجبة  
ما حكم فيها بان الاتصال لعلاقة و السالبة ما حكم  
فيها بان لا يكون هناك اتصال للعلاقة سواء لم يكن هناك  
اتصال او كان لكن لا لعلاقة واما الاتفاقية فهي ما حكم  
فيها بحرمان الاتصال ونفيه من غير ان يكون ذلك العلاقة  
نحو كل ما كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق او ليس كلما  
كان الانسان ناطقا كان الفرس ناهقا لعلاقة هو امر  
بسببه يتحقق المقدم التالي كعلية طلوع الشمس لوجود النهار  
في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
بتنا في النسبتين سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين  
او مختلفتين فان الحكم بتنا فيها فهي موجبة منفصلة وان  
وان كان سلب تنافيا فهي منفصلة سالبة وهي الحقيقة  
فالمتصلة للحقيقة ما حكم فيها بتنا في النسبتين في الصدق  
والكذب كقولنا اما ان يكون ما هذا العدد زوجا واما  
ان يكون هذا العدد فردا او حكم فيها لسلب تنافى النسبتين

في الصدق والكذب نحو قولنا ليس البتة اما ان يكون  
هذا العدد زوجا او منفصلا بمتساويين والمنفصل المانعة  
ما حكم فيها تنافى النسبتين او لاتنا فيها في الصدق فقط  
نحو هذا الشيء اما ان يكون سحرا واما ان حجر او المنفصل المانعة  
الخلو فيها تنافى النسبتين او لاتنا فيها في الكذب فقط نحو  
اما ان يكون زيدا في البحر واما ان لا يجرى وصدقا فقط  
اي لا كذب او مع قطع النظر من الكذب حتى جاز ان يجمع  
النسبتان في الكذب وان لا يجتمعا ويقال للمعنى الاول  
مانعة الجمع بالمعنى الاخص والثاني مانعة الجمع بالمعنى الاعم  
او كذبا فقط اي لا في الصدق او مع قطع النظر عن  
الصدق والاقل مانعة الخلو بالمعنى الاخص والثاني بالمعنى  
الاعم لذاتي الجزئيين اي كان منافات بين الطرفين اي  
المقدم والمتالي منافات ناشية عن ذاتيهما في اي مادة  
محققا كالمناقات بين الزوجية والفردية لا من خصوص  
المادة كالمناقات بين السواد والكتابة في الشان ان  
اسود وغبي كاتب او يكون كاتب وغير اسود كالمناقات  
بين طرفي هذه المنفصلة واقعة لذاتهما بل بحسب المادة



كجمع السواد والكتابة في الصدق او في الكذب في مادة  
اخرى فلهذه منفصلة حقيقة اتفاقية ثم الحكم الى  
كان الحلية ينقسم على محصورة ومملة وشخصية وطبيعية  
كذلك الشطية ايضا سواء كانت متصلة او منفصلة او  
المحصورة الكلية والجزئية والمملة والشخصية ولا يعقل  
الطبيعة ههنا تقادير المقدم كقولنا كلما كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود فكلية وسورها في المقطر  
دائما وابدأ ونحوها هذا في الموجبة واما في السالبة مطلقا  
فسورها ليس البتة او بعضها مطلقا اي بعضها غير متعين  
كقولك قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا  
فجزئية وسورها في الموجبة متصلة كانت او منفصلة  
قد يكون وفي السالبة كذلك قد لا يكون <sup>فشخصية</sup> كقولك  
ان جئتني اليوم اكرمك والاى وان لم يكن الحكم  
على جميع تقادير المقدم ولا على بعضه بان يسكن عن بيان  
الكلية والبعضية مطلقا فملة نحو اذا كان الشئ  
انسانا كان حيوانا في الاصل اي قبل الدخول  
ارادة الاتصال والانفصال عليها حملتان كقولنا  
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طرفيها

وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حملتان  
او متصلتان كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة  
فان طرفيها وهما قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجودا لم يكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان  
او منفصلتان كقولنا كلما كاديا اما ان يكون العدد <sup>منقضا</sup>  
بمتساويين او غير منقسم بها مختلفان بان يكون احد  
الطرفين حملة والاخر متصلة او احدهما حملة والاخر  
منفصلة او احدهما متصلة والاخر منفصلة فالأقسام ستة  
وعليك باستخراج ما تركناه من الاصل عن التمام اعني  
ان يصح الشكوت عليها ويحتمل الصدق والكذب مثلا  
قولنا الشمس طالعة مركب تام خيري يحتمل الصدق والكذب  
ولا نعني بالقضية الا هذا فاذا دخلت عليه اداة الا  
الاتصال مثلا وقلت ان كانت الشمس طالعة لم يصح  
ان يكون يسكت عليه ولم يحتمل الصدق والكذب  
واحتجت الى ان تظم اليه فالنهار موجود في قولك  
اختلاف القضيتين قيد بالقضيتين اما لانه التناقض



لان التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل واما لان الحكم  
في تناقض القضايا قد يجتنب يلزم الى بهذا القيد الاختلاف  
الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيين فانها قد يصدران  
معاً في نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بشئ فلم  
يتحقق التناقض بين الجزئيين وبالعكس اي يلزم من  
كذب كل من القضيتين صدق الأخرى وخرج بهذا القيد  
اختلاف الموجبة والسالبة الكليتين فانها قد يكونان  
معاً نحو لا شئ من الحيوان باسنان وكل حيوان انسان  
فلا يتحقق التناقض بين الكليتين ايضاً وقد علم ان القضيتين  
لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الحكم كما يتضح من  
ايضا ولا بد من الاختلاف اي يشترط في التناقض  
ان يكون احداً النقيضين موجبة والأخرى سالبة ضرورة  
فان الموجبتين وكذا السالبتين قد يجتمعان في التصديق  
والكذب ثم ان كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما  
في الحكم ايضاً كما مر ثم ان كانتا موجبتين يجب اختلافهما  
في الجهة فان الضروريتين قد يكونان معاً كقولنا كل انسان  
كاتب بالضرورة ولا شئ من الانسان بكاتب بالضرورة

والمكنتين قد يصدران معاً كقولنا كل انسان كاتب  
بالامكان ولا شئ من الانسان بكاتب بالامكان  
ولا اتحاد فيما عداها الخ اي ويشترط في التناقض اتحاد  
القضيتين فيما عدا الامور المذكورة الثلاثة اعني الكم والكيف  
والجهة وقد ضبط هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور  
ثمانية قال درتناقض هشت وحدت شرط وتحد موضوع ومحمول  
وحدت شرط اضافة جزو كل قوة وفعل است در آخر زمان  
والنقيض للضرورة اعلم ان نقيض كل شئ رفعه فنقيض  
القضية التي حكم فيها بضرورة الايجاب او السلب وقضية  
حكم فيها بسلب تلك الضرورة وبسلب كل ضرورة هو  
عين امكان الطرف المقابل فنقيض ضرورة الايجاب  
امكان السلب ونقيض ضرورة السلب امكان الايجاب  
ونقيض الدوام هو السلب الدوام وقد عرفت انه يلزم فعلية  
الطرف المقابل فيرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب  
ورفع دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب فالممكنة العامة  
نقيض صريح للضرورة المطلقة والمطلقة العامة لازمة لنقيض  
الدائمة المطلقة ولما لم يكن لنقيضها الصريح وهو الدوام



مفهوم محصل معتبر من القضايا المتعارفة قالوا نقيض  
الدائمة هو المطلقة العاقبة ثم اعلم ان نسبة الجنسية الممكنة  
الى المشروطة العاقبة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية  
فان لجنسية الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة والصفة  
اي الضرورة ما دام الوصف عن الجانب المخالف فيكون  
نقيضا <sup>لها</sup> حكم فيه بضرورة المخالف بحسب الوصف قولنا  
بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ونقيضه ليس بعض  
الكاتب متحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان  
ونسبة الجنسية المطلقة هي قضية حكم فيها بفعليّة  
النسبة حين انضاف الذات الموضوع بالوصف العنوي  
الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العاقبة الى الدائمة  
وذلك لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة  
ما دام ذات الموضوع متصفا بالوصف العنوي افتضاها  
الصريح هو سلب ذلك الدوام يلزمه وقوع الطرف  
المقابل في اوقات الوصف العنوي <sup>المطلقة</sup> معنى الجنسية  
المخالفة لهيئة العرفية في الكيف فنقيض قولنا بالدوام  
كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبنا قولنا ليس بعض الكا

بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل والمص لم يتعرض  
لبیان نقيض الوقتية والمنشئة المطلقين من <sup>فقط</sup> البسائط  
اذ لا يتعلق بذلك عرض فيما سياتي من مباحث العكس  
الاّ انه بخلاف باقي البسائط فاما <sup>فقط</sup> المركبة قد علمت ان  
نقيض كل شئ رفعه فاعلم ان رفع المركب انما يكون برفع احد  
جزئيه لا على التعيين على سبيل منع الخلو اذ يجوز ان يكون  
برفع كل جزئيه فنقيض القضية المركبة نقيض احد جزئيه  
على ما منع الخلو فنقيض قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة  
ما دام كاتبنا لا دايما اي لا بمشروطة شئ من بمتحرك الكاتب  
بمتحرك الاصابع بالفعل قضية منفصلة مانعة <sup>الخلي</sup> وقولنا  
اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان حين  
هو كاتب واما بعض الكاتب بمتحرك الاصابع دايما وانت  
بعد اطلاعك على حقائق المركبات ونقايض البسائط تتمكن  
من استخراج التفاصيل قوله ولكن في الجزئية بالنسبة  
الى كل فرد يعني لا يكفي في اخذ نقيض القضية المركبة الجزئية  
الترديد بين نقيض جزئيهما وهما الكليتان اذ قد يكون المركبة  
قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل دايما ويكذب كل جزئيهما



وهنا قولنا لا شيء من الحيوان بالنسبة دائما وقولنا كل حيوان  
 انسان دائما وح طريق اخذ نقيض المركبة الجزئية ان يوضع  
 افراد الموضوع كليا ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية ثم ترد  
 ويبين نقيض الجزئين بالنسبة الى كل واحد من تلك الافراد يقال  
 في المثال المذكور كل حيوان اما انسان دائما وليس انسان  
 دائما وح فيصدق النقيض وهو قضية حملية مرددة المحمول  
 فقوله الى كل فرد فرد اي افراد الموضوع ه طرف القضية  
 سواء كان الطرفان الموضوع والمحمول او المقدم والتالي  
 واعلم ان العكس كما يطلق على المعنى المصدري المذكور كذلك يطلق  
 على القضية الحاصلة من التبديل وذلك لا يطلق محاربي  
 من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق مع بقاء  
 الصدق بمعنى ان الاصل لو فرض صدقه لزوم من صدقه  
 صدق العكس لا انه يجب صدقه في الواقع بل يكفي في الاصل  
 موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة كان سالبة  
 انما ينبعكس جزئية بمعنى ان الموجبة سواء كلية نحو كل انسان  
 حيوان او جزئية نحو بعض الحيوان انسان انما تنعكس  
 الموجبة الى الجزئية لا الى الموجبة الكلية اما صدق الموجبة الجزئية

فظاهر ضرورة انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلا  
 او بعضا بصدق الموضوع والمحمول في هذا الفرد فيصدق المحمول  
 على فرد الموضوع في الجملة واما عدم صدق الكلية فلان المحمول  
 في القضية الموجبة قد يكون اعم من الموضوع فلو عكس  
 صار الموضوع اعم وليس تخيل صدق الاخص كليا على الاعم فالعكس  
 اللازم الصدق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية هذا هو  
 البيان في الحملات وقس عليه الحال في الشرطيات لجواز  
 العموم في بيان الجزئية السلبية من الحصر المذكور واما الايجاب  
 فبديهى كما مر والزم سلب الشيء عن نفسه بتقدير ان  
 يقال كليا صدق قولنا لا شيء من الانسان يحجر لا شيء من الحجر  
 بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان ولا شيء  
 من الانسان ينتج بعض الحجر ليس يحجر وسلب شيء عن نفسه فهذا  
 امح مخشاه هو نقيض العكس لان اصل صادق والهيئة  
 يتجدد فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقا وهو المط  
 لجواز عموم الموضوع وح يصح سلب الاخص عن بعض الاعم  
 لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض الاخص مثلا يصدق بعض الحيوان  
 ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان

صدق



١٥ والمقدم مثلا يصدق قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا  
كان انسانا ولا يصدق قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا  
كان حيوانا واما بحسب الجهة ان ما ذكرناه هو بيان  
انفكاك القضايا بحسب الكم والكيف واما بحسب الجهة  
ان ما ذكرناه الدائمتان اى الضرورية والدائمة  
وكذلك مثلا كل ما صدق قولنا بالضرورة او دائما كل انسان  
حيوان صدق قولنا بعض انسان بالفعل حين هو حيوان  
والا فيصدق نقيضه وهو دايما لا شئ من الحيوان بانسان  
ما دام حيوانا فهو مع الاصل ينبغي لاشئ من الانسان بانسان  
بالضرورة او دايما والعائتان اى المشروطة العامة  
والعرفية العامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالادوام  
كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب صدق بعض متحرك  
الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع والا  
فيصدق نقيضه وهو دايما لا شئ من متحرك الاصابع  
بكاتب مادام متحرك الاصابع وهو مع الاصل ينبغي قولنا  
بالضرورة او بالادوام لا شئ من الكاتب بكاتب مادام  
كاتب هف وللخاصتان اى المشروطة الخاصة والعرفية

الخاصة ينعكسان الى جنسية مطلقة مقيدة بالادوام  
اما انعكاسها الى الجنسية المطلقة فلانه كلما صدقت  
للخاصتان صدق العامتان وقد مر ان كلما صدقت العامتان  
صدق في عكسهما الجنسية المطلقة واما الادوام فيبان صدق  
لصدق نقيضه وتضم هذا النقيضين الى الجزء الاول من  
الاصل ينتج نتيجة وتضم النقيض الى الجزء الثاني من الاصل  
فينتج ما ينافي تلك النتيجة مثلا كلما صدق بالضرورة او  
بالادوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لا دايما  
صدق في العكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين  
هو متحرك الاصابع لا دايما اما صدق الجزء الاول فقد ظهر  
متناسق واما صدق الجزء الثاني اى الادوام ومعناه  
ليس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل فلانه لو لم يصدق  
لصدق مطلقة عامة نقيضه وهو قولنا كل متحرك الاصابع  
كاتب دايما فتضم مع الجزء الاول من الاصل ونقول كل  
كل متحرك الاصابع كاتب دايما وكل كاتب متحرك الاصابع  
مادام كاتب ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دايما  
ثم نضمه الى الثاني من الاصل ونقول كل متحرك الاصابع



كاتب دائما ولا شيء من الكاتب يمتثل لأصابع بالفعل ينتج لا شيء  
 متحرك الأصابع بمتحرك الأصابع وهذا ينافي النتيجة السابقة  
 فلزم من صدق نقيض الادرام العكس اجتماع التنايين  
 فيكون باطلا فيكون الادرام حقا وهو المطلق والمطلقة  
 العامة مطلقة عامة أي هذا القضايا الخمس ينعكس كل واحد  
 منها الى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل واحد الجاهات  
 الخمس يصدق بعض بالفعل والآ لصدق نقيضه  
 وهو لا شيء من دائما وهو مع الأصل ينتج لا شيء من  
 هف ولا عكس للمكتبين اعلم ان صدق وصف الوضع  
 على ذاته في القضايا المعبرة في العلوم بالأماكن عند الفارابي  
 وبالفعل عند الشيخ فغنى كل بإمكان على رأي الفارابي  
 وبالفعل عند الشيخ هو ان كل ما صدق عليه صدق  
 بالأماكن العكس ح وهو ان بعض ما صدق عليه بالإمكان  
 صدق عليه ح بالأماكن وعلى رأي الشيخ معنى كل بالأماكن  
 هو ان كل ما صدق عليه بالفعل صدق عليه بالإمكان  
 ويكون عكسه على أسلوب الشيخ هو ان بعض ما صدق  
 بالفعل صدق عليه بالإمكان ولا شيء من صدق الأصل

لا يلزم مع

ح صدق العكس مثلا اذا فرض ان مركوب زيد بالفعل  
 متحصرة في الفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالأماكن  
 ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل حمار  
 بالأماكن فالمص اختار مذهب الشيخ اذ هو المتبادر  
 في التعريف واللغة حكم بانته لا عكس بالمكتبين  
 وينعكس الدائمتان دائمة أي الضرورية المطلقة والدائمة  
 المطلقة ينعكس دائمة مطلقة مثلا اذا صدق لا شيء من  
 الحجر الانسان دائما بحج بالضرورة او بالادرام صدق لا شيء  
 من الحجر الانسان دائما ولا فبعض الحجر الانسان بالفعل وهو مع  
 الأصل ينتج بعض الحجر ليس بحجر دائما هف والعامة  
 عرفية عامة أي المشروطة العامة والعرفية العامة ينعكسا  
 عرفية عامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالادرام لا شيء  
 من الكاتب يسكن الأصابع ما دام كاتبنا صدق بالادرام  
 لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكن الأصابع ولا  
 فيصدق نقيضه وهو قولنا بعض ساكن الأصابع كاتب  
 حين هو كاسكن الأصابع وهو مع الأصل ينتج بعض  
 ساكن الأصابع ليس يسكن الأصابع حين هو ساكن الأصابع



هـ والخاصتان عرفيتان اي عرفتة عامة سالت كلية  
مقتدة بالادوام في البعض وهو اشارة الى مطلقة عامة  
موجبة جزئية فتقول اذا صدق لا شيء من الكائنات  
لساكن الاصابع مادام كانتا لا دايميا صدق لا شيء من  
الساكن بكانت مادام ساكننا لا دايميا في البعض اي  
بعض الساكن كانتا بالفعل اما الجزء الاول فقد ضرباينة  
واما الثاني فلامه لولم يصدق لصدق نقيضه وهو لا شيء  
من الساكن بكانت دايميا وهذا مع الادوام الاصل  
وهو لا شيء من الساكن بكانت دايميا وهذا مع الادوام  
الاصل وهو اي كل كانت ساكن بالفعل ينتج لا شيء من  
الكائنات بكانت دايميا وانما لم يلزم الادوام في الكل  
لاننا تكذب في مثالنا هذا كل ساكن كانت بالفعل  
لصدق قولنا بعض الساكن ليس بكانت دايميا كالارض  
المصروفة ذلك ان الادوام السالبة موجبة وهي لا ينمكس  
الاجزئية وفيه تأمل اد ليس انعكاس المجموع الى المجموع  
منوطا بانعكاس الاجزاء الى الاجزاء كما يشهد بذلك  
ملاحظة انعكاس الموجبات الموجبة على ما صرح بالخاصتين

الموجبتين ينعكسان الى الجنسيتة اللا دايمة مع ان  
الجزء الثاني منهما وهو المطلقة العامة السالبة لا عكسها  
فتدبر قوله ينتج املح فهذا ملح اما ان يكون ناشيا  
عن الاصل او عن نقيض العكس او عن هيئة تأليفها  
لكن الاول معروض الصدق والثالث هو الشكل الاول  
المعلوم صحته وانتا جـ فتعين الثاني فيكون النقيض  
فيكون العكس حقا ولا عكس للبواقي اي السوالب الباقية  
وهي تشعه الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة  
والممكنة العامة من البسايط والوقتية والوجودية والممكنة  
الخاصة من المركبات بالنقض اي بدليل التخلف  
في مادة بمعنى ان يصدق الاصل في مادة بدون العكس  
فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل وبيان التخلف  
في تلك القضايا ان اخضاها وهي الوقتية قد يصدق بدون  
العكس فانه يصدق بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان  
العام لصدق نقيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة فاذا  
تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الاخض تحقق في الاعم  
اذا العكس لازم للقضية فلوانعكس الاعم كان العكس لازم



بالاعم والاعم لازم للاخص ولازم لللازم لازم فيكون  
العكس لازما للاخص ايضا وقد بدا عدم انعكاسه  
هنا وانما اخترنا في العكس الجزئية لأنها اعم من الكلية  
والممكنة العامة لأنها اعم من ساير الموجهات واذا لم يصدق  
الاعم لم يصدق الاخص بطريق الأولى بخلاف العكس  
تبدل نقضي الطرفين اى جعل نقض جزء الأول  
من الاصل جزء ثانيا من العكس نقض الجزئية الثانية في اولا مع  
بقاء الصدق والكذب اى ان كان الاصل صادقا كان العكس  
صادقا ومع بقاء الكيف اى ان الاصل صادقا كان العكس  
صادقا ومع بقاء الكيف اى ان كان الاصل موجبا  
كان العكس موجبا وان كان سالبا مثالا قولنا كل  
ينعكس النقض الى قولنا كلما ليس ليس هذا طريقة  
القدماء واما المتأخرون فقالوا عكس النقض هو جعل  
الجزء الثاني اولا وعين الجزئية الأولى ثانيا مخالفة الكيف اى  
ان كان الاصل موجبا كان العكس سالبا وبالعكس واعتبا  
بقاء الصدق كما مر فقولنا كل فالاص لم يصرح بقوام  
وعين الا قول ثانيا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء الصدق

في التعريف الثاني لذكره سابقا حيث لم يخالف في هذه  
التفريع علم اعتباره ههنا ايضا ثم انه بين احكام عكس  
النقيض على طريق القداما اوفيه غيبة الطالب الكمال و  
ما اوردته المتأخرون اذا تفصيل القول فيه لاسعة  
ههنا اى عكس النقض في المستوى كنفسها والجزئية  
لا ينعكس اصلا كذلك الموجه الكلية في عكس النقض  
ينعكس كنفسها والجزئية لا ينعكس اصلا لصدق قولنا  
بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الحيوان لا انسان  
وكذلك بحسب الجهة السبع من الموجهات اعنى الوقتين  
والوجوديتين والممكنتين والمطلقة لا ينعكس  
على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس المستوى  
وبالعكس اى حكم السوالب ههنا حكم الموجهات في المستوى  
فكما ان الموجهة في المستوى لا ينعكس الجزئية كذلك  
السالبة ههنا لا ينعكس الجزئية اذ يجوز ان يكون  
نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع ولا سلب نقض  
الاخص من عين الاعم كليتا مثالا يصح لا شئ من الاشياء  
لا حيوان ولا يصح لا من الحيوان لا انسان لصدق



بعض الحيوان بلا انسان كالفرس وكذلك بحسب الجملة  
الدائمات والعامات ان يعكس جنسية مطلقة والخاصة  
جنسية مطلقة لادائمه والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة  
العامة مطلقة عامة ولا يعكس للممكنين علما قياسا للمع  
في المستوى والبيان بمعنى كانه المطالب المذكور في العكس  
المستوى كان ثبت بالخلف فكذلك ههنا والتقيض التقضي  
اي مادة التخليق ههنا هي مادة التخليق قديمتان انعكاس  
الخاصتين اما ببيان انعكاس الخاصتين من السالبة  
الجزئية في العكس المستوى اي العرفية الخاصة فهو  
ان يقال متى صدق بعض ليس لادائما اي بعض  
بالفعل صدق بعض ليس مادام لادائما  
اي بعض بالفعل وذلك بدليل افتراض وهو ان نقض  
ذات الموضوع اعني بعض . فرب يحكم لادوام الاصل  
و بالفعل لصدق العنوان على الذات بالفعل على ما هو  
التحقق فصدق بالفعل وهو لادوام العكس ثم نقض  
وليس مادام والالكان في بعض اوقات كونه  
فيكون في بعض اوقات كونه لان الوصفين اذا اتفقا

في ذات ثبت كل في زمان آخر في الجملة وقد كان الحكم الاصل  
انه ليس مادام ههنا فصدق ان بعض اعني دليل مادام  
وهو الجزاء والاوّل من العكس فتثبت العكس بجملة جزئية  
فافهم واما ببيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في  
عكس النقيض الى العرفية الخاصة فهو ان يقال اذا صدق  
بعض مادام لادائما اي بعض ليس بالفعل لصدق  
بعض ما ليس ليس مادام ليس لادائما اي ليس  
بعض ما ليس ليس بالفعل وذلك بالافتراض وهو ان  
يعرض ذات الموضوع اعني بعض . فد بالفعل على مذهب  
الشيخ وهو التحقق ليس بالفعل حكم لادوام الاصل فصدق  
بعض ما ليس بالفعل وهو ملزوم لادوام العكس لانه  
الاثبات يلزمه نفى النقيض ونقول وليس مادام ليس  
والالكان في بعض اوقات كونه ليس فيكون ليس  
في بعض اوقات كونه كما مر وقد كان حكم الاصل انه  
مادام ههنا فصدق ان بعض ما ليس وهو ليس  
مادام ليس وهو الجزاء الاوّل من العكس فتثبت العكس  
بجملة جزئية فتأمل القياس قول اي مركب وهو علم



من المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة هي جارية لانه  
من الالقه صرح بذلك المحقق في حاشية الكشف  
وح ذكر المؤلف بعد القول من قبل ذكر الخاص بعد  
العام وهو متعارف في التعريفات وفي اعتبار التاليف  
بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء الصوري في الالقاء  
ليشتمل المركبات التامة وغيرها كلها وبقوله مؤلف من  
قضايا خرج ما ليس كذلك كالمركبات الغير التامة القليلة  
الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها اما البسيطة  
وط واما المركبة فلا تارة المتبادر من اطلاق القضية الصريحة  
والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك او لأن المتبادر من  
القضايا ما يعد في عرفهم قضايا متعددة يلزم خرج  
الاستقراء والتشيل اذ لا يلزم منها نعم يحصل منها  
الظن لذاته خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدة  
خارجة كقياس المساوات نحو اما ولب وب مساو و كانه  
يلزم من ذلك ان الالف مساو و كنه لا لذاته بل بسا<sup>سطه</sup>  
مقدمة خارجة من ان مساوي المساوي مساو و  
وقياس المساوات مع هذه المقدمة الخارجة يرجع الى قيا<sup>س</sup>

وبدونها ليس من اقسام الموصلي بالذات فاعرف ذلك  
والآخر اللزم من القياس ليس نتيجة ومطلوبا فان كان  
اي القول الآخر هو النتيجة والمراد بما دونه طرفاه المحكوم عليه  
وبه والمراد بهيئة الترتيب الواقع لا طرفيه سواء تحقق  
في ضمن الايجاب او السلب فانه قد يكون المذكور في الاستثناء  
نقيض النتيجة كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا  
لكنه ليس بحيوان ينتج ان هذا ليس با انسان والمذكور  
في القياس هذا انسان وقد يكون المذكور فيه عن النتيجة  
كقولنا في المثال المذكور لكن انسان ينتج ان هذا حيوان  
فاستثنائي الاشتمال على كلمة الاستثناء اعلى لكن  
والاى وان لم يكن القول الآخر مذكور في القياس بما دونه  
وهيئته وذلك بان يكون مذكورا بما دونه لا بهيئته اذ  
لا يعقل وجود الهيئة بما دون المادة وكذا لا يعقل  
قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصورة  
ومن هذا يعلم انه لو حذف قوله بما دونه لكان اولى  
فاقتزاني الاقتزان جزء والمط فيه وهي الاضغر والاكبر  
والاوسط وقوله صلى على القياس الاقتزاني ينقسم الى صلي شرط



لانه ان كان مركبا من الخليات الصرفة فملى نحو العالم متغير  
 وكل متغير حادث فالعالم حادث والافشوط <sup>سواء</sup> سواء  
 من الشرطيات الصرفة نحو كل ما كانت الشمس طالعة فالتها  
 موجود وكل ما كان التها موجودا فالعالم مضيئ فكل ما كان  
 الشمس طالعة فالعالم مضيئ او تركب من الخلية والشمسية  
 نحو كل ما كان الشئ انسانا كان حيوانا وكل هو ان فكل ما كان  
 هذا الشئ انسانا كان حيوانا والمص <sup>قادم</sup> قادم البحث عن الاقتراح  
 الجملة لكون البسط من الشرطي من الجملة اى من الاقتراح  
 اصغر لكون الموضوع في الغالب اخض من المحمول واقل  
 افراد منه فيكون المحمول اكبر واكثر افراد والمتكررا وسط  
 لتوسط من الطرفين اما فيه اى المقدمة التى فيها الاصغر  
 ويذكر الضمير نظرا الى لفظ الموصول الضمير لاشتماله  
 على الاصغر الكبرى اى وما فيه الاكبر الكبرى لاشتماله  
 على الاكبر فوله الشكل الاول يسمى او لا لان انتاجه بدوي  
 وانتاج البواقي نظري يرجع اليه فيكون اسبق واقدم  
 في العلم فالثاني لا يشتركة مع الاول في اشرف المقدمات  
 اعنى الضمري والثالث لا يشتركة مع الاول في اخض المقدمات

اعنى الكبرى فالرابع لكونه غايبة البعد عن الاول  
 وقوله وفعليتها ليتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر  
 وذلك لان الحكم في الكبرى ايجابا كان او سلبا انما هو  
 على ما ثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط  
 الى الاصغر مع كلية الكبرى ليلزم اندراج الاصغر في  
 الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر وذلك  
 لان الاوسط محمول ههنا على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول  
 اعم من الموضوع لو حكم على الكبرى على بعض الاوسط و  
 لا حتمل ان يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم  
 من الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغر كما شاهد في قولك  
 كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس لينتج الموجبان  
 الكلية والجزئية واللام فيه للغاية اى ان هذه الشروط  
 ان ينتج الضمري الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى  
 الموجبة الكلية الموجبتين في الاول يكون النتيجة موجبة  
 كلية وفي الثاني موجبة جزئية وان ينتج الضمريان  
 الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية  
 والجزئية على ما سبق وامثلة الكل واصحة الموجبتين



كلتين اي ينتج الكلية والحزنية والسالبين اي ينتج  
الكلية والحزنية بالضرورة متعلق بقوله ينتج المماثلة الى  
ان انتاج هذا الشكل للحصوات الأربع بديهي بخلاف انتاج  
ساير الاشكال لتايجها كما سيحكي تفصيلها وفي الثاني  
اختلافهما اي لشروط في هذا الشكل بحسب الكيفية اختلافا  
المقدمتين والسلب والایجاب وذلك لانه لو نالت هذا  
الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف وهو ان يكون الصدق  
في نتيجة القياس الايجاب تارة والسلب تارة اخرى فانه  
لو قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق  
الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان  
السلب وكذلك الحال لو نال من سالبين كقولنا لا شيء  
من الانسان بحر ولا شيء من الناطق بحر نحو الايجاب  
ولو قلت ولا شيء من العرش بحر كان الحق السلب والاختلاف  
دليل عدم الانتاج فان النتيجة من القول الآخر الذي  
يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين  
الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة ولو  
كان اللازم منها السالبة لما صدق في بعض المواد الموجبة

وكلية الكبرى اي لشرط في الشكل الثاني بحسب الكم  
كلية الكبرى او عند جزئيتها يحصل الاختلاف بقولنا كل  
انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق ولحق الايجاب ولو قلنا  
وبعض الساهل ليس بناطق كان الحق السلب مع  
دوام الصغرى اي يشترط في هذا الشكل بحسب الجهة امر  
اي الاولا احد الامرين ان يصدق الدوام على الصغرى اي يكون  
دائمة او ضرورية واما ان يكون الكبرى من القضايا  
النسب اي ينعكس سالبتهما من التسع التي لا تنعكس سوابها  
والثاني ايضا احد الامرين وهو ان الممكنة لا يستعمل في  
هذا الشكل الا مع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى  
او كبرى او مع كبرى مشروطة غاية او مشروطة خاصة  
وحاصله ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية  
او مشروطة عامة او خاصة وان كانت الممكنة كبرى كانت  
الصغرى ضرورية لا غير ودليل الشطرين انه لو لا لهما لازم  
الاختلاف التفصيل لا يناسب هذا المختصر لينتج الكلية  
الضرورية المنتجة في هذا الشكل ايضا اربعة حاصلة من ضرب  
الكبرى الكلية الموجبة في الصغرى السالبة السالبة الجزئية الكلية



وضرب الكري الكلية السالبة في الصغريتين الموجبتين  
 بالضرب الأول هو المركب من كليتين والصغري موجبة  
 نحو ولا شيء من والضرب الثاني هو المركب من كليتين  
 والصغري سالبة لاشئ من وكل والنتيجة فيهما  
 سالبة كلية نحو لا شئ من واليهما اشار الله بقوله لينج  
 الكلمتان سالبة كلية والضرب الثالث هو المركب من صغري  
 موجبة جزئية وكري كلية سالبة نحو بعض ولا شئ من  
 والضرب الرابع هو المركب من صغري جزئية وسالبة  
 وكري كلية موجبة نحو بعض ليس وكل والنتيجة فيهما  
 سابقة جزئية نحو بعض ليس واليهما اشار الله بقوله  
 والختلفتان في الكم ايضا اي كما انهما مختلفتان في الكيف  
 بناء على ما سبق في الشاريط سالبة جزئية ما يخلف يعقوب  
 من انتاج هذه الضروب لها بين النتيجةين امور الاول  
 الخلف وهو ان يجعل نقض النتيجة لا يجابه صغري وكري  
 القياس الكلمتها كبرى لينج من الشكل الاول ما ينال في الصغري  
 وهذا جار في الضرب الرابع كلها والثاني عكس الكبرى ليرتد  
 الى الشكل الاول لينج النتيجة المطلوبة وذلك انما يجري في الضرب

الاول والثالث لان كبريها سالبة تنعكس كنفسها واما  
 الاخران فكبريها موجبة كلية لا تنعكس الا موجبة  
 جزئية لا يصلح لكبروية الشكل الاول مع ان صغريها ايضا  
 سالبة لا صغري للشكل الاول والثالث ان تنعكس الصغري  
 فيصير شكلا رابعا ثم تنعكس الترتيب يعني يجعل عكس الصغري  
 كبرى والكري صغري فيصير شكلا اوليا لينج نتيجة تنعكس  
 الى النتيجة المطلوبة وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغري  
 كلية ليصلح لكبروية الشكل الاول وهذا انما هو في الضرب  
 الثاني فان صغريها سالبة كلية تنعكس كنفسها واما الاول  
 والثالث فصغريها موجبة لا تنعكس الا جزئية واما الرابع  
 وصغريها لا سالبة جزئية لا تنعكس لو فرض انعكاسها لا  
 يكون الا الى جزئية ايضا فتدبر ايجاب الصغري فعليتها  
 لان الحكم في كبريها سواء كان ايجابا او سلبا على ما هو اوسط  
 بالفصل كما مر فلو لم يتخذ الاصغر مع الاوسط بالفعل بان  
 لا يتخذ اصلا ويكون صغري سالبة ويتخذ لكن لا بالفعل  
 ويكون صغري موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من الاوسط  
 بالفعل الا الاصغر مع كلية احديهما لانه لو كانت المقدمتان



جزئين لجاز ان يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه  
 بالأكبر فلا يلزم تعدد الحكم الأكبر الى الأصغر الموحى  
 الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرايط المذكورة  
 ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات  
 الأربع وضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريتين  
 الكليتين الموجبة والسالبة وهذه الضروب كلها مشتركة  
 في انها لا ينتج الا جزئية لكن ثلاثة منها ينتج الايجاب وثلاثة  
 ينتج السلب واما النتيجة للايجاب فاؤها المركبة من جزئين  
 كليتين نحو كل وكل فبعض ثانيها المركبة  
 من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والى هذين اشار  
 المصنف بقوله لينتج الموحى ان اى صغرى مع الموجبة الكلية  
 اى كبرى وهذين اشار المصنف بقوله الى الثالث عكس الثانى  
 اعنى المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى  
 واليه اشار بقوله او بالعكس فليس المراد بالعكس عكس  
 الضربين المذكورين اذ ليس عكس الاولى الا الأولى فاقابل  
 واما المنتجة للسلب فاؤها المركب من موجبة كلية و  
 سالبة كلية الثانى من موجبة جزئية وسالبة كلية

40  
 اشار بقوله ومع السالبة الكلية اى ينتج الموحى ان  
 مع السالبة الكلية الثالث من موجبة كلية وسالبة  
 جزئية كما قال او الكلية مع الجزئية اى الموجبة الكلية  
 مع السالبة الجزئية بالخلف يعنى بيان انتاج هذه  
 الضروب بهذا النتائج اما بالخلف وهو ههنا ان يوحى  
 نقض النتيجة ويجعل الكلية كبرى وصغرى القياس لا يجازها  
 صغرى لينتج من الشكل الأول ما ينافى الكبرى وهذا يجرى  
 فى الضروب كلها واما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل  
 الأول وذلك حيث يكون الكبرى كلية كما فى الأول  
 والثانى والرابع والخامس واما بعكس الكبرى ليصير  
 شكلا رابعا ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا أولا ينتج  
 ثم بعكس هذه النتيجة فاته المصروف ذلك حيث يكون  
 الكبرى موجبة ليصح عكسه صغرى الشكل الأول ويكون  
 الصغرى كلية ليصح كبرى كما فى الضرب الأول والثانى  
 لا غير وفى الرابع شرط انتاج الشكل الرابع بحسب  
 وكيف احد الأمرين اما ايجاب المقدمتين مع كلية  
 الصغرى واما اختلاف المقدمتين فكيف مع كلية



احديهما وذلك لانه لولا احدهما لزم اما كون المقدتين  
سالبتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية او  
جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقادير الثلاثة حصل  
الاختلاف وهو دليل القم اما على الاول فلان الحق  
في قولنا لا شئ من الحجر باسنان ولا شئ من الناطق بحجر  
هو الايجاب ولو قلنا ولا شئ من الفرس بحجر كان الحق  
السلب واما على الثاني فلان اذا قلنا بعض الحيوان  
انسان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو قلنا  
وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما على الثالث فلان  
الحق في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس بحيوان  
هو الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق  
السلب ثم ان المص يعرض لبيان شرط الرابع بحسب  
لفظة الاعتداد بهذا الشكل لكال بعده عن الطبع ولم  
يعرض ايضا لنتائج الاختلافات الحاصلة من الوجهة  
في شئ من الاشكال الاربعة لطول الكلام فيها وتفسيرها  
موكول الى مطولات الفن لينتج الضروب المنتجة  
في هذا الشكل بحسب احد الشرطين السابقين ثمانية

حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة  
والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية وضم  
الصغريين السالبين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة  
الكلية وضم كليتهما الى الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة  
الجزئية فالاولان من هذه الضروب وهما المؤلف من  
موجبتين كليتين والمؤلف من موجبة كلية وصغرى جزئية  
جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والبواقى المشتقة على السلب  
ينتج سالبة جزئية في جميعها الا في ضرب واحد وهو المركب  
من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة  
كلية وفي عبارة المص تسميهم اي ما سوى الاولين  
من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت  
ولو قدم لفظ موجبه على جزئية لكان اولى والتفصيل  
همنا ان ضروب هذا الشكل ثمانية الاولى من موجبتين  
كليتين الثانية من موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية  
كبرى ينتجان موجبة جزئية الثالثة من صغرى سالبة  
كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية الرابع عكس ذلك  
الخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة الساتس



من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى السابع من موجبه  
 كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى والثامن سالبة كلية  
 كبرى صغرى وموجبة جزئية كبرى وهذه الضروب الخمسة  
 ينتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فانه لانا فاع فيما  
 سيجئ بالخلف وهو في هذا الشكل بوحده يقتضى  
 النتيجة ونظم الى احدى المقدمات لينتج ما ينعكس الى ما  
 ينأى المقدمة الأخرى وذلك انما يجرى في الضرب الأول  
 والثاني والثالث والرابع والخامس دون البواقي  
 وقال المصنف رحمه في السادس وهو سهو او بعكس الشئ  
 وذلك انما يجرى حيث يكون الكبرى موجبة والصغرى  
 كلية والنتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس كما في الأول  
 والثاني والثالث والعا من ايضا ان انعكست السالبة  
 الجزئية كما اذا كانت احدى الخاصتين دون البواقي  
 المقدمات فيرجع الى الشكل الأول ولا يجرى الى حيث  
 يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لينعكس  
 الى الكلية كما في الرابع والخامس لا غير او بالرد ولا  
 يجرى الا حيث يكون المقدمتان مختلفتين في الكيف

والكبرى كلية والصغرى قابلة لانعكاس كما في الثالث والرابع  
 والخامس والسادس ايضا اي انعكست السالبة الجزئية  
 لا غير بعكس الكبرى ولا يجرى الا حيث يكون الصغرى  
 موجبة والكبرى قابلة للانعكاس ويكون الصغرى او عكس  
 الكبرى كلية وهذا الآخر لازم للأولين في هذا الشكل فتدبر  
 وذلك كما في الأول والثاني والرابع والخامس والسادس  
 ان انعكس السلب الجزئين دون البواقي وضابطة شريط  
 اي الامر الذي اذا راعيته في القياس اقتراني حتى كان منتجا  
 ومشتقلا على الشرايط السابقة جرمنا انه لا بد ان لا بد في  
 انتاج القياس من احد الأمرين على سبيل منع الخلو اما  
 من عموم موضوعية الأوسط اي قضية كلية موضوعها  
 الأوسط كالكبرى في الشكل الأول والمقدمات في الشكل  
 الثالث كالصغرى في الضرب الأول والثاني والثالث والرابع  
 والسابع والثامن من الشكل الرابع مع ملاقاته اي  
 بان يحمل الأوسط اجابا بالفعل كما في صغرى الشكل الثاني  
 وكما في صغرى الضرب الأول والثاني والرابع والسابع من  
 الشكل الرابع ففي الكلام اشارة استطرادية الى اشتراط فعلية



الصغرى في هذه الضرب <sup>ان</sup> اوصل على الاكبر اى مع محل  
الاولى على الاكبر اى ايجابا فان السلب سلب الحمل وانما  
الحمل هو الايجاب وذلك كما في كبرى الضرب الاول والثاني  
والثالث والسادس من الشكل الرابع فالضربان الاولان  
قد اندرجا تحت كل شئ الرديف الثاني فهو اى على سبيل  
منع الخلق كالاول وهما <sup>ان</sup> الاشارة الى شرط انتاج  
جميع ضروب الشكل الاول والثالث وستة ضروب من  
الشكل الرابع فاحفظ واعلم انه لم يقل اول الاكبر اى ومع  
ملاقاته للاكبر حتى يكون اخضر لان الملاقات يشتمل الوضع  
والحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل  
الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة متجا  
ويلزم ان يكون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث  
من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية احدى مقدمات  
متجا وقد اشبه ذلك على بعض المحول فاعرفه وانما  
من عموم موضوعه الاكبر هذا هو الآخر الثاني هو الآخر  
الذين ذكرنا انه لا بد في انتاج القياس من احدهما <sup>ان</sup>  
كلية كبرى يكون الاكبر موضوعا فيها مع اختلاف المقدمات

في الكيف وذلك كما في جميع ضروب الشكل الثاني وكما في  
الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع  
فقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الأمرين  
ولهذا حملنا الترتيب الاول على منع الخلق فقد اشير  
الى جميع شريط الشكل الاول والثالث كما وكيفا وجهته  
والى شريط الشكل الثاني كما وكيفا بقيت شريط الثاني  
بحسب الجهة اشار اليها بقوله مع منافات <sup>ان</sup> مع منافات  
يعنى ان القياس المتبع المشتمل على الأمر الثاني اعني عموم <sup>ان</sup>  
الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان الاوسط منسوبا <sup>ان</sup>  
ومحمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني <sup>ان</sup> لا بد في انتاج  
من شرط ثالث وهو منافات ستة وصفا الاوسط <sup>ان</sup>  
الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى لنسبة وصف الاوسط  
المحول كذلك الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى <sup>ان</sup>  
ان يكون النسبتان المذكورتان بكيفيتين بحيث يمنع اجتماع  
هاتين النسبتين في الصدق لو احدث طرفاهما فرضا وهذا لما  
دايرة وجودا وعدما مع ملزم من شرط الشكل الثاني <sup>ان</sup>  
فيحققها لتحقيق الانتاج وباتفاقها ينبغي ان اتفاد ابرة



مع الشطين وجود اى كلما وجد الشيطان المذكور ان  
تتحقق المناقات المذكورة فلا تذا كانت الصغرى  
فما يصدق عليه الدوام والكبرى اى قضية كانت من  
الموجبات ما عدا الممكنين فان لها حكما على وجه سيحى فلا تذا  
انتهى يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام  
الايجاب مثلا ولا اقل من ان يكون نسبة وصف الاوسط  
الى ذات الاصغر بدوام الايجاب مثلا ولا اقل من ان يكون  
نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية السلب ضرورة  
ان المطلقة العامة اعم تلك الكبريات والمطلقة يدل على  
سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل واذا كان مسلوبا  
عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوبا عن وصفه بالفعل  
قطعا ولا خفاء فى المناقات هى دوام الايجاب وفعلية السلب  
واذا تحققت المناقات من شئ وهى الأعم لزوم المناقات  
بينه وهى الأخض بالضرورة وكذا اذا كانت الكبرى مما يعكس  
سالبتهما والصغرى اى قضية كانت سوى الممكنة لما مر انه  
يحـ يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية  
السلب اذا خض منها وكذا اذا كانت الصغرى ممكنة

والكبرى ضرورية او مشروطة اذ يحـ يكون نسبة وصف  
الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب اما فى الكبرى  
المشروطة فظ واما فى الضرورية فلان المحقق اذا كان  
ضروريا للذات ما دامت موجودة كان ضروريا  
لوضعها المعنواى لان الذات لازم للوصف والمحقق لازم  
للذات ولازم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة  
والصغرى ضرورية بمثل ما مر واما انها دائرة مع الشطين  
عدم اى كلما انتهى احد الشطين المذكورين لم يتحقق المناقات  
المذكورة فلا تذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام  
ولا الكبرى مما يعكس سالبته لم يكن فى الصغريات اخض  
من المشروطة الخاصة ولا فى الكبريات اخض من القضية  
ولا منافات بين ضرورة الايجاب مثلا بحسب الوصف  
لا دائما وهى ضرورة السلب فى وقت معين لا دائما  
لعل ذلك الوقت غير اوقات الوصف المعنواى واذا اتفقت  
المناقات بين الاخضين ارتفعت بين ما هو اعم منها ضرورة  
وكذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية ولا مشروطة حين كان  
الصغرى ممكنة كان اخض الكبريات الدائمة او المعرفية الخاصة



والوقفية ولا منافات بين امكان الإيجاب ودوام السلب  
مادام الذات ولا بينه وبين لادوام السلب بحسب الوصف  
لادائما ولا بينه وبين ضرورة السلب في وقت معين  
لادائما وكذا اذا لم يكن الصغرى ضرورة على تقدير كون  
الكبرى ممكنة كان اخصل الصغريات المشروطة الخاصة  
او الدائمة ولا منافات بين امكان الإيجاب وبين ضرورة  
السلب بحسب الوصف لادائما ولا بينه وبين دوام السلب  
مادام الذات وتحقيق هذا البحث على هذا الوجه مما تقر به  
بموز الله لجليل والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل  
وهو حسن ونعم الوكيل من متصلتين كقولنا كلما كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت النهار موجودا  
فالعالم مضئ ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالنهار مضئ  
او منفصلتين كقولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون  
فرذا واما ان يكون الزوج زوج الزوج او زوج الفرد  
ينتج اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد  
او يكون فرذا او حتمية ومتصلة نحو هذا انسان وكلما  
كان الشئ انسانا كان حيوانا ينتج هذا حيوان او حتمية

ومنفصلة نحو هذا عدد دايما اما ان يكون العدد زوجا  
او يكون فرذا فهذا اما ان يكون زوجا او فرذا او متصلة  
ومنفصلة نحو كلما كان هذا ثلاثة فهو عدد دايما اما ان  
يكون العدد زوجا او يكون فرذا ينتج كلما هذا ثلاثة فاما  
ان يكون زوجا او فرذا وينتج يعني لا بد في تلك الأقسام  
من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو حد الاوسط  
فاما ان يكون محكوم عليه في كل المقدمتين او محكوم به  
فيهما او محكوم به في الصغرى ومحكوم عليه في الكبرى او بالعكس  
فالأول هو الشكل الثالث والثاني هو الثاني والثالث هو الأول  
والرابع هو الرابع وفي تفصيل الأشكال الأربعة في تلك الأقسام  
الخمس بحسب الشرايط والضروب والنتائج طوله لا يليق  
بالمختصرات فيطلب من مطولات المتأخرين الاستثنائي  
القياس الاستثنائي وهو الذي يكون النتيجة مذكورة فيه بمادته  
وهيئة ابدأ يتركب من مقدمة شرطية ومقدمة حتمية  
ليستثنى فيها عين احد جزئى الشرطية او نقيضه لينتج عين  
الآخر او نقيضه فاحتمالات المتصورة في انتاج كل استثنائي  
اربعة وضع كل ورفع كل لكن النتيجة منها في كل قسم شئ



وتفصيل ما افاده من ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج  
منه احتمال وضع المقدم ينتج والتالي لا يستلزم تحقق  
الملزوم تحقق الاحرام انتفاء الملزوم واما وضع التالي  
فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز  
كون اللازم اعم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ولا  
من انتفاء الملزوم انتفائه وقد علمت من هذا ان المراد  
بالتصلة في هذا الباب للزومية واعلم ايضا ان المراد بالمنفصل  
ههنا العنادية وان كانت الشرطية منفصلة فاجتمع  
ينتج من وضع كل جزء رفع الآخر لا امتناع اجتماعهما  
ولا ينتج من رفع كل وضع الآخر لعدم امتناع الخلق  
بينهما وما نفع الخلق بالعكس واما الحقيقية فاشتكلت  
عين منع الجمع والخلق معا ينتج في الصغر الأربع النتائج  
الأربع وضع المقدم ورفع التالي ان كان هذا انسانا  
كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان  
فليس بالانسان والحقيقة كقولنا اما ان يكون هذا  
العدد زوجا او فردا لكنه فردا لكنه زوج فليس بفردا لكنه  
فردا فليس بزوجة لكنه فردا فهو زوجا لكنه زوج فهو فردا

كما نفع الجمع نحو اما هذا شجرة او حجر لكنه شجرة فليس بحجر  
لكنه حجر فليس بشجرة كما نفع الخلق نحو هذا اما لا شجرة او لا حجر  
لكنه ليس بلا شجرة فهو لا حجر لكنه ليس بلا حجر فلا لا شجرة  
وقد يخضهم اعلم انه قد يستدل على اثبات المدعى بانه  
لولا له صدق نقضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن  
نقضه غير واقع فيكون هو واقعا كما مره غير مرة في مباحث  
العكس والأقيسة وهذا القسم من الاستدلال يسمى  
بالخلف اما بانه ينتج الى الخلف اي كالح على تقدير نقض المط  
اولا انه ينتقل منه الى المص من خلفه او من ورائه الذي  
هو نقضه وهذا ليس قياسا بل ينحل الى قياسين احدهما  
اقتراني شرطي والاخر استثنائي متصل يستثنى في نقض  
التالي هكذا لو لم يثبت المط لثبت نقضه وكما ثبت نقضه  
في ينتج لو لم يثبت المط لثبت المطح لكن املح ليس بثبت  
فيلزم شوق المط لكونه نقض المقدم ثم يقتضيان الشرطية  
يعني قولنا كلما ثبت نقضه ثبت في الديل فتكسر القياس  
كذا قال المص في شرح الاصول و مرجعه الى استثنائه  
واقتران المعناه ان هذا القدر مما لا بد منه في كل قياس



خلف وقد يزيد عليه فافهم الاستقراء تفصح الجزئيات  
ان الحجته على تلكه اقسام لان الاستدلال اما من حال  
الكلية على حال جزئيات واما من حال جزئيات على حال  
كلها واما من احد الجزئين المندرج تحت كل على حال  
الآخر فالأول هو القياس وقد سبق مفصلا والثاني  
هو الاستقراء الثالث هو التمثيل فالاستقراء هو الحجته التي  
يستدل منها من حكم الجزئيات على حكم كلها هذا القيد الصحيح  
الذي لا غبار عليه واما ما استنبطه المصنف من الكلام  
القادمي وحجة السلام واختاره اعني تفصح الجزئيات  
وتتبعها لاثبات حكم كلي ففيه تسامح فان هذا تتبع  
ليس معلوما تصديقا موصلا الى المجهول تصديقي  
فلا يندرج تحت الحجته وكان الباعث على هذه المسامحة  
هو الإشارة الى ان تسميه هذا القسم من الحجته بالاستقراء  
ليس على سبيل الأرتجال بل على سبيل النقل وهم هنا  
أخرجوا الشفاء الله تعالى الجليل في تحقيق التمثيل  
لا ثبات حكم كل اما بطريق التوصيف فيكون اشارة الى  
المطابق في الاستقراء لا يكون كل جزئيا كما ستحققه واما بطريق

الأصناف والتشويش في كلي ح عوض عن المضاف اليه اى لاثبات  
حكم كلها اى كل تلك الجزئيات وهذا ان يشتمل الحكم الجزئي والكل  
عليهما بحسب الظاهر الا انه في الواقع لا يكون المطابق بالاستقراء  
وبتحقيق ذلك انهم قالوا ان الاستقراء اما تام يتصف فيه الجزئيات  
باسرها وهو راجع الى القياس المقسم كقولنا كل حيوان اما ناطق  
او غير ناطق وكل ناطق حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس  
ينج كل حيوان حساس وهذا القسم يفيد التعيين واما ناقص  
يكفي فيه تتبع اكثر الجزئيات كقولنا يتحرك فكه الأسفل عند المضغ  
لان الانسان كذلك والفرس كذلك والبقر كذلك الى غير ذلك  
عما صادقناه من افراد والحيوان وهذا القسم لا يفيد الا الظن  
اذ من الجائز ان يكون من الحيوانات التي لم تضاد فيها ما يتحرك  
فكه الأعلى عند المضغ كما نسمعه من التماسيح ولا يخفى ان  
الحكم بان الثاني لا يفيد الا الظن انما يصح اذا كان المطابق الحكم  
الكلية واما اذا اكتفى بالجزئي فلا شك ان تتبع البعض يفيد  
التعيين به كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه انسان وكل  
يتحرك فكه الأسفل عند المضغ وكل انسان ايضا كذلك  
ينج قطعاً ان بعض الحيوان كذلك ومن هذا علم ان صواباً



المتن على التوصل كما هو الزاوية احسن من حيث الدلالة ايضا  
اذ ليس فيه صحة التعريف بالاعم والثقل ببيان مشاركتي  
الاخر اذ في علة الحكم ليثبت الحكم في الجزئي الاول وفي عبارة اخرى  
شبيه جزئي جزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشتبه الحكم  
الثابت في المشتبه به الممثل بذلك المعنى كما يقال التبيد حرام لان  
الحرم حرام وعلة حرمة الاستكثار وهو موجود في التبيد وفي  
العبارة تسامح فان التمثيل هو الحجّة التي تقع فيها ذلك البيان  
والتشبيه وقد عرفت التمكنة في التسامح في تعريف الاستقراء  
او نقول ههنا ونقول هناك ان العلى مطلق على المعنى المسمى  
وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الحجّة التي تقع فيه ذلك  
المتشبيه والبيان في ذكر تعريف التمثيل بالمعنى الاول ويعلم معنى الثاني  
بالمقايضة وهذا كما عرف المص بالتبديل وقس عليه الحال فيما سبق  
في الاستقراء هذا ولكن يخفى المص عدل في تعريف الاستقراء بالتمثيل  
المشهور الى المذكور دفعا هذا تسامح وهذا هو الاكر على ما مر  
والعمدة في طريقة الدور اي والترديد اعلم ان لا بد في التمثيل  
من مقدمات الاولى ان الحكم ثابت في الاصل اعني المشتبه به  
الثانية ان علة الحكم في الكد اي الثالثة اي ذلك الوصف

موجود في الفرع اعني المشتبه فاذة اذا تحقق العلم بهذه المقدمات  
الثالث ينتقل الى كون الحكم ثابتا في الفرع ثانيا ايضا وهو المثل  
من التمثيل ثم مقدمة الاولى والثالثة الظاهر بان في كل  
تمثيل انما الأشكال في الثانية وبيانا بطريق متعذرة خطها  
في كسب اصول الفقه وايضا ذكر ما هو العمدة من بينهما  
وهو طريقان الاول الدوران وهو ترتيب الحكم على الوصف  
الذي له صلاحية العلية وجودا وعلما كترتيب الحرمة  
في الحرمة على الاسكار فاذة ما دام سكر اذ ازال عند الاسكار  
زال الحرمة قالوا الدوران علامة كون المدارا على الوصف  
علة للدراي الحكم الثاني الترديد وبالسر والتقسيم ايضا  
وهو اي يتفحص اولا واصاف الاصل ويرد ان عليه الحكم  
بل هذه الصفة او ملك ثم يبطل ثانيا حكم عليه كل كل حتى  
يشعر على وصف واحد يستفاد من ذلك كون هذا الوصف  
علة حرمة الحرمة اما الاتخاذ من الغيب او الميعان واللون  
المختص بالطعم او الرائحة المخصوصة او الاسكار لكن  
الاول ليس لعل وجوده في الدرس بدون الحرمة وكذا كبر  
ما سوى الاسكار للعلّة المقاس الى القياس



كما ينقسم باعتبار الهيئته والصورة الى الاستثنائي والاقترافي  
بقسامتها فذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس  
اعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد  
سمى السفسطة ايضا لان مقدّماته اما ان يتعدى تصديق  
او باصر آخر غير التصديق اعني التمثيل والثاني الشعر والاول  
اما ان ظنا او جرما فالاول للخطابة والثاني ان افاد جرما  
يقينا وهو البرهان والاول فان اعتبر فيه عموم الاعتراف  
من العامة او التسليم من الخصم فهو الجدل والآخر للمغالطة  
واعلم ان المغالطة سفسطية منسوب الى سفسط وهي مشتقة  
من سوفسط يعرب سوفاء واسطالغ يونانية بمعنى حكم اللحية  
المدلة من الوهميات هي القضايا التي يحكم بها الوهم في  
غير المحسوس قياس المحسوس كما يقال كل مرد فهو متخير وهو  
المشبهات على القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولى  
او المشهورة لاستيناه لفظي او معنوي واعلم ان ما ذكره  
المتأخرون في الصناعات اقتصار قد اخلوه واعلوه مع  
من المهمات وطولوا في الاقترانات الشرطية ولوازم الشكليات  
مع قلة الجدوى وعليك بطلان كتب القدماء وان فيها شغلا

ونجاة القليل اجزاء العلوم كل علم من العلوم المدلول  
لا عرفه من امور ثلاثة احدها ما يبحث وفيه خصائص  
والاثار المطلوبة راي رجع جمع جميع اجزاء العلم اليها هي  
الموضوع وتلك هي الاعراض الذاتية العالي القضايا فيها  
هذه البحث وهي المسائل هي يكون نظرية في الغالب وقد يكون  
بديهيات محتاجة الى بيينة كما صرحنا به وقوله يطلب العلم  
لعم القلتين واما يوجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله  
بالبرهان فمن زيادات النسخ على انه يمكن توجيه بانه بناء  
على الغالب او بان المراد بالبرهان ما اشتمل السليبية من الثلاث  
ما ينبغي عليه المسائل مما صدق تصورات اطرافها والتصديقا  
بالقضاء المأخوذة في دلائلها فالاول هو المبادئ التصديقية  
الموضوعات اشكال مشهور وهو ان من عدد الموضوع  
من اجزاء العلوم اما ان زيد به نفس الموضوع او تعريفه  
او التصديق بموضوعية الاول مندرج في المندرجات المتشابهة  
التي اجزاء للمسائل فلا يكون جزءا ملحقا والثاني من المبادئ  
والثالث من المبادئ التصديقية فلا يكون جزءا ملحقا  
وارد والربع من مقدّمات الشروح فلا يكون جزءا ويمكن



الجواب باختيار كل من الشقوق الأربعة أما على الأول  
فيقال ان النفس الموضوع وان اندرج في المسائل لكن  
لشدة الاعتبارية من حيث ان المقص من المعلوم معرفة  
احواله والبحث عنها عد جزء ملحده او يقال اي المسائل  
ليست هي الموضوعات والمجولات والنسب بل هي  
المنسوبة الى الموضوعات فان المحقق الدواني في حاشيته  
المطالع المسائل هي المجولات اليه الدليل وفيه نظر فاقلا  
يلجئهم فقول المص والمسايل هي قضاء كذا وموضوعاتها  
كذا ومجولاتها كذا وايضا فلو كان المسائل نفس المجولات المنسوبة  
لوجب عد سائر موضوعات المسائل التي هي وراء موضوع  
العلم جزء ملحده فقد يرد اما على الثاني فيقال ان يعرف  
الموضوع فان كان مندرجا في المسائل في التصور فيمكن  
عد جزء ملحده بمراد الاعتبار كما سبق واما على الثالث  
فيقال بمثل ما مر ويقال بان عد التصديق لوجود للموضوع  
من المبادئ التصديقية هي القضايا التي يتألف منها قياسا  
العلم نص على ذلك العلامة في شرح الكليات وايدى بكلام  
ابن وحي فيقول المص يبنى عليها قياسات العلم تعريف

50  
او تفسير بالأعم واما الرابع فيقال ان التصديق  
بالموضوعية لا توقف عليها الشروع على بصيرة وكان  
له مزيد مدحلية في معرفة المباحث العلم وتميزها  
عما ليس منه عد جزء من العلم مسامحة هذا بعد المختلا  
اجزائها اي حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات  
مركبة واعراضها اي حدود العوارض البنائية لتلك  
الموضوعات مقدمات ممة المبادئ التصديقية اما  
مقدمات بيّنة بنفسها اي بديهية او مقدمات مأخوذة  
اي نظرية فالأول يسمى علوما متعارفة والثانية ان  
ازعن المتعلم بحسن الظن المعلم سميت اصولا موضوعية  
وان احدها مع استتار سميت مصادرة ومن ههنا  
يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان يكون اصلا موضوعا  
بالنسبة الى شخص مصادرة بالقياس الى موضوع كقولهم  
في الطبيعي كل جسم فله شكل طبيعي او عرض الذاتي كقولهم  
كل متحرك فله ميل او مركب من الموضوع مع العرض  
الذاتي كقولهم لسدك كل مقدار اوسط في القسمة فهو  
صلح ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذاتي



كقول كل خط قام على خط فان زاد شئ منه قايمتان  
او مساويتان لها محمولاتها اي محمولات المسائل اوصاف  
خارجة عنها اي عن موضوعات المسائل لا صولها اي عارضة  
للك الموضوعات والمراد ههنا محمول عليها فان العارض  
هو الخارج المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح به  
فيل يعني الحمل ولو اكتفى المص بالحقوك يكفي ويوجد في بعض  
لذاتها وهو بحسب الظل لا ينطبق الا على العارض <sup>الذي</sup> في  
اي اللاحق للشيء ولا وبالذات اي بدون واسطة في العر<sup>ض</sup>  
لاستعمل العارض بواسطة المتساوي مع انه العرض الثالث  
اتفاقا ولذا اورد بعض الشارحين وقال لا يستعداد  
مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه ايتا لذاتها والامر  
يساوية فان اللاحق للشيء بما هو يتناول الاعراض الذاتية  
جميعا على ما قال المص في شرح الرسالة الشمسية ثم ان  
هذا القيد يدل على ان المص اختار مذهب الشيخ في ادم  
كون محمولات المسائل اعراضا ذاتية لوضوعاتها  
واليه ينظر كلام شارح المطالع لكر لاستاد المحقق  
من اورد عليه ان كثيرا ما يكون محمول المسئلة بالنسبة

الى موضوعها من الاعراض العامة الوسيه كقول الفقهاء  
كل مسكر حرام وقول النخاعة كل فاعل مرفوع وقول  
الطسمين كل الاستدراء نعم نعران لا يكون انعم من موضع  
العلم وذلك صرح بذلك المحقق الطوسي ايضا في بعد التمسك  
واقول فيما لنرم هذه الاعتبار ايضا نظرا لصحة ارجاع  
المحمولات الخاصة اليه بالفهوم المردود والاستناد  
صرح باعتبار الثاني فقدم اعتبار الاول محكم وهمنا  
زيادة الكلام لا يسعها المقام وقد يقال المبادئ سواء  
ما تقدم وضعه ابن الحاجب عليه السر والعرفي منحصر  
الاصول حيث اطلق المبادئ على ما يتدعى به قبل الشروع  
في المقام صمد العلم سواء كان داخل في العلم فيكون من  
المبادئ المصطلحة السابقة او خارجا يتوقف عليه الشروع  
ولو على وجه الخبرة ويسمى مقدمات والفرق بين المقدمات  
والمبادئ بهذا المعنى مما لا ينبغي ان سببه فان المقدمات  
خارجة عن العلم لا تحمى بخلاف المبادئ فصرح بدكو  
اي في صور على انها من المقدمات او من المبادئ  
بالمعنى الاعم العرض اعلم ان ما يتوثر على فعل ان كان



باعتنا للفاعل على صدور ذلك منه عرضا وعلته وغاية  
والا فيستتي فائدة ومتفقة وغاية قبل افعال الله تعالى  
لا لعل بالاعراض وان اشتملت على غايات ومنافع لا يخفى  
فكان مقصود المصان القدماء كانوا يذكروا في صدور كتبهم  
ما كان سببا حاملا على تدوين المدون لهذا العلم لم يعقبوا  
لما يشتمل عليه من منققة ومصلحة لمثل اليها عموم الطبايع  
ان كانت لهذا العلم متفقة ومصلحة سوى الغرض الباعث  
للوامع الأول وقد عرفت في صدر الكتاب والغرض الثاني  
من علم المنطق وهو العصمة فتذكر الثالث التسمية التسمية  
وكان العلامة وكان المقصد الإشارة ههنا وتسمية  
العلم كما يقال انما سمي المنطق منطقا لانه المنطق يطلق على  
الظاهر وهو المنطق وعلى الباطن وهو الادراك الحكيم  
وهو العلم بقوى الأول وليسلك بالثاني مسلك السداد <sup>شأنه</sup> فاما  
اسم من المنطق والمنطق اما مصدر مفتح بمعنى المنطق اطلق  
على العلم المذكور مبالغة في مدخل في تشكيل المنطق حتى كان هو  
واما اسم مكان كان هذا العلم يحيل المنطق ومظهره وفي ذكر

وجه التسمية اشارة اجمالية الى ما يفصل العلم من المقاصد  
المالغ المألوف لكن قلت المتعلم على ما هو الشأن في المبادئ  
الحال من معرفة حال الاحوال لم يأت الرجال واما المنطق  
فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال ولنعم ما قال ولي  
ذي الجلال عليه السلام الله المتعال لا ينظر الى من قال وانظر  
الى هذا ومعين قوانين المنطق والفلسفة هو الحكم العظيم <sup>سطو</sup>  
دونها بامراسكند ولهم الغيب بالمعلم الأول وقبل للمنطق  
لانه ميزان ذي القين هم بعد لعل الترحمين ملك الفلسفات  
من لغة يوناني الى لغة العرب هذبتها ورثتها واحكمها وانقها  
ثانيا المعلم الثاني الحكيم ابو نصر العاراني وقد وصلها وحررها  
بعد اصناعه كتب ابي نصر الشيخ الرئيس ابي علي شكر الله مسامحة  
الحكيم من اى علم هو اى من اى جنس من اجناس العلوم  
العقلية او النقلة العرفية او الاصلية كما يبحث عن حال  
المنطق انه من جنس العلوم الحكيمية ام لا فان الحكيمية بالعلم  
والحدثيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس والمتواتر  
مكة موجودة والنظريات كقولك الاربعة زوج فان الحكم  
بواسطة لا بعينية عن ذهنك عند ملاحظة اطراف هذا العلم



وهو الانقسام بتساويين ثم ان كان الحد الأوسط البرهان  
يل في كل قياس لابد ان يكون عليه حصول العلم بالنسبة  
الاجابية او السلبية المطلوبة نتيجة وهذا يقال له واسطة  
في الاثبات في التصديق فان كان مع ذلك واسطة في الشك  
ايضا ي عليه لتلك النسبة الاجابية او السلبية في الواقع  
وفي نفس الامر كتعفن الاخلاط محوم فهذا محوم فالبرهان  
ح يستتبع البرهان التمسك لانه على ما هو لم الحكم وعليه في  
الواقع وان لم يكن واسطة في الثبوت ايضاً يعني لم يكن على  
النسبة في نفس الامر فالبرهان ح يستتبع برهان الان حيث  
لم يبدل الا على آنية الحكم وتحققه في الذهن الواقع سواء  
كانت الواسطة ح معلوماً للحكم كما يحتمل في قولنا زيد مجرم وكل  
مجرم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط وقد يحضر  
هذا باسم الدليل او لم يكن معلوماً للحكم كانه ليس على الدليل  
يكون معلولين لثالث وهذا لم يحضر باسمه كما يقال هذه  
الحق يستدعي وكل شئ يستدعي معرفة فان الاستدعاء  
ليس معلولا للاحراق ولا العكس بل كلاهما معلومان للصنف  
متفقه الخارجة عن العروق من المشهورات هي القضايا التي

يطابق فيها اراء الكل كحسن الاحسان وقبح العدوان اواراء  
طابقه كتحذير الحيوانات عند اهل الهند والمسلمات  
هي القضايا باسملت من الخصم في المناظرة او الرخص عليها  
في علم واخذت في آخر على سبيل التسليم والمنظرة هي القضايا  
يحكم بها العقل حكما امجا غير جازم ومقابلته بالمقبولات  
من قبيل مقابلة العام بالخاص والمراد به ما سوى الخاص  
من المخيلات هي القضايا لا تدفن بها النفس ولكن يتأثر  
منها ترغيبا وزهيبا واذا قرن بها جمع او وزن كما هو المتعارف  
لان ازدياد تأثيرها حوال اعيان الموجودات على ما هي عليه  
في نفس الامر بقدر الطاق البشرية لم يكن منها اوليس بجته  
الا عن المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة الى التصرف  
والى التصديق وان حذف الاعيان المذكورة فهو من الحكم  
التقدير الثاني فهو من قسم الحكمة النظرية الباعثة على العمل  
بفدرتنا واختيارنا هل هو اصل من اصول الحكم نظرية او  
من فروع الآلهي والمقام لا يوسع ذلك الكلام من اي من  
مرتبة هو كما يقال ان مرتبة المنطق ان يستعمل به بعد ترتيب  
الاخلاق وتقديم الفكر ببعض الهندسيات وذكر الاستدعاء  
رسائله انه ينبغي تأخره في زمانها عن يعلم قدر صالح العلوم  
الادسية لما شئ من كون التعداد بين اللغة العربية



الفتحة اى فتحة العلم والكتاب الى ابوابها فالأولى كما يقال  
ابواب المنطق تسعة الأول باب الاسباع ونحو اى الكلمات  
الخمس الثانى التعريفات الثالث القضايا الرابع القياس  
واخوه الخامس البرهان السادس الجدل السابع الخطا  
الثامن المغالطة التاسع الشعر وبعضهم عدت تحت الألفاظ  
بابا آخر ابواب المنطق عشرة كما ملز والثانى كما يقال  
ان كانتا هذ مرتب على قسمين الأول فى المنطق وهو مرتب  
على مقدمة ومقصدين وخاتمة المقدمة فى بيان الهيئة  
والغاية والموضوع والمقصد الأول فى مباحث التصورات  
المقصد الثانى فى مباحث التصديقات والخاتم فى اجراء  
العلوم القسم الأول فى علم الكلام وهو مرتب على كذا ابواب  
الأول فى كذا الخ فكل فى التسمية ورتبه على مقدمة وثلاث  
مقالات وخاتمة وهذا الثانى شائع كثير قل ما ع وغه  
كتاب الاحياء التعليمية اى الطرق المذكورة فى التعاليم  
لعموم نفعها فى العلوم وقد اضطرب كلمة الشرح ههنا وما  
يذكره هو الموافق لفتح كتب القوم والمأخوذة من شرح المطالع  
وهى التقسيم كان المراد به ما يسمى تركيب القياس  
ايضا وذلك بان يقال اذا ردت تحصيل مطلب من المطالب

التصديقية صعب طرفى المطلوب واطلب جميع موضوعات  
كل واحد منها وجميع محمولات كل واحد منها سواء كان حمل  
الطرفين عليها او حملها على الطرفين بواسطة او بغيره <sup>سطنة</sup>  
وكذا اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين او سلب هو  
عن احدى ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات  
والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع لمحمولة <sup>خصلة</sup> فقد  
المط من الشكل الأول او ما هو محمول على محموله فمن الشكل الثاني  
لو من موضوعات موضوعه ما هو موضوع موضوعه لمحمولة  
فمن الشكل الثالث او محمول لمحمولة فمن الرابع كل ذلك بعد  
اعتبار الشرايط بحسب الكمية والكيفية كذا فى شرح المطالع وقد  
عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله اعنى للتكثير اى تكثير المقدمات  
افدا من فوق اى من النتيجة لانه المقصد الأقصى بالنسبة  
هى الدليل والتحليل فى الشرح المطالع كثير اما بورد  
فى العلوم القياسات نتيجة للمطالب لا على الهشاش <sup>المنطقية</sup>  
لنسا هل المركب اعتقادا على الفطن العالم بالقواعد فان  
اردت ان تعرف انه على اى شكل من اشكال فعليك  
بالتحليل او عكس الترتيب حصل المط وانظر الى القياس



المنج له فان كان فيه مقدمة لشارك المط <sup>ستثنائي</sup> فالقياس <sup>ا</sup>  
 وان كانت مشاركة للمط باحد جزئيه فالقياس لا يقتضي  
 ثم انظر الى طرفي المط ليس عندك الصغرى عن لان ذلك الجزء الآخر  
 من المط اى الجزء الآخر من تلك المقدمة فان تالفا عن التاليفا  
 الأربع مما انظم الى الجزئى المط هو لخذ الاوسط وغير الشك  
 المنج وان يتالفا كان القياس مركبان عمل لكل واحد منها  
 العمل المذكور اى صنع الجزء الآخر من المقدمة كما وضعت  
 طرفي المط في التقسم فلا بد ان يكون لكل منهما نسبة  
 الى شئ اما في القياس والا لم يكن القياس منتجا للمط فان  
 وجدت حدا سرهما فقدم القياس من تلك المقدمات  
 والاشكال والنتيجة فقولاه فهو عكسه اى تكثير المقدمات  
 الى فوق وهو النتيجة كما مر وجهه اى فعل الخديعة  
 المراد بالتحديد بيان احد الحد وكان استعمل في مقابلته  
 الحكيم سميت سفسط فان استعملت غير الحكم سميت مشافة  
 في مقابلته فاعلم انما انه يغتر في البرهان اى مقدمات باسرها  
 يقينية بخلاف غيره من الاقسام مثلا يمكن في كون القياس  
 مغالطة ان يكون احدي مقدمتيه وهمية وان كانت  
 الاخرى يقينية نعم لا يجب ان لا يكون فيها ما هو دور

ومنها كان شعرايات والافليحتى بالادون فالمؤلف منصفته  
 شهرة واخرى محله لا يستحق جدليا بل شعريا فاعرفه من  
 اليقين هو التصديق الجازم المطابق اثبات ساعا  
 التصديق لم يشتمل الشك والوهم والتخييل وسائر النقائص  
 وقيد الجزم اخرج الظن والمطابقة الجهل المركب والثالث  
 التقليد ثم المقدمات اليقينية اما بديهيات او نظريات  
 سمة الى البديهيات والنظريات متفرعة عليها والبديهيات  
 ستة اقسام بحكم الاستقراء ووجه الضبط ان القضايا  
 البديهية اما ان يكون تصور طرفها مع النسبة كما في الحكم  
 والجزم او لا يكون فالاول هو الاوليات والثاني اما ان يوقف  
 على اوسط غير الحسن الظ والباطن والثاني المشاهدات ينقسم  
 الى مشاهدات بالحس الظ ويسمى حسيات والامشاهدات  
 بالحس الباطن ويسمى وجدانيات والاول اما ان يكون ذلك  
 الواسطة بحيث لا يغيب عن الذهن عند الحضور الاطراف  
 او لا يكون كذلك والاول هي النظريات ويسمى قياساتها  
 معها والثاني اما ان يستعمل فيه الحدث وهو انتقال  
 الدفع من المبادى الى المط ولا يستعمل فالاول حد



والثاني ان كان الحكم فيه حاصلًا باحياز بمشع عند  
العقل توطينهم على الكذب في التواترات وان لم كذلك  
بل حاصلًا من كثرة التجارب في التجريبات وقد علم  
بذلك حد كل واحد منها الاوليات كقولنا الكل  
اعظم من الجزء المشاهدات اما المشاهدات الظاهر  
فكقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة واما الباطنية  
فكقولنا ان لنا جوعا وعطشا التجريبات السقونية  
مسهل للصفا المراد المعرف مطلقا او بالذاتيات  
وذلك بالاثبات اذا اردت تعريف شيء فليكن يصنع ذلك  
الشيء ويطلب جميع ما هو اعم منه ويحمل بواسطة او غيرها  
وتبين الذاتيات عن الوصفيات بان بعد ما بين الشيء  
او ما يلزم من مجرد ارتقاعه ارتفاع نفس المهمة ذاتيا  
وما ليس كذلك عرضا عاما ويطلب جميع ما هو سالا  
فبين عند الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة  
لم تركيب اى قسم است من اقسام المعرف بعد اعتبار  
المذكور في باب المعرف اى الطريق الوقوف على  
التعيين ان كان المطر علما نظريا والى الوقوف عليه

والعلم

والعمل به ان كان علما علميا كان يقال اذا اردت الوقوف  
الى اليقين فلا بد ان يستعمل في الدليل بعد محاكاة  
شرايط خمسة الصورية اما الصورية مراتب المستة او ما  
عنها بصورة صحيحة وهيئة نتيجة ويبالغ في التفحص  
عن ذلك حتى لا يشبه بالمشهورات والمسلات او المشتهرات  
ولا بد عن شيء المحرر حسن الظن به او بمن يسمع منه  
حتى لا يقع في مضيق الخطابة ولا يرتبط بوجه التقليد  
وهذا بالمقاصد اشبه اى الامور الثمانية من اشبه  
بقاصد الفن منه بمقدمات ولذا ترى المتأخرين كصاحب  
المطالع بوردون ما سوى التجديد في مباحث الحجة  
ولواحق القياس واما التجديد فشانه ان ينكر  
في مباحث المعرف وقيل هذا اشارة الى العمل وكونه  
اشبه بالمقصد بل المقصد من العلم العمل حقا الله  
وانبأكم من التراضين في العمرين ورزقنا تفصيل  
ووجوده سعادة الدارين بحق نبينا محمد خير البرية  
اجمعين وآله وعترته الطاهرين انه خير موفق والعين  
قد وقع الفراق من تحرير هذه الحاشية السرية

في عرق شهري جادى الاول ليلة السبت  
سنة الف تسعة وعشرين  
النجي عن يد المحرر الفاضل  
اصغف عباد الله الغني  
سيد احمد بن سكر  
او جردوى  
عقرو بنى بها









